الفصل السادس

فوضى دولية جديدة: تآكل القوة العظمى

«إن أحد تعريفات السلام هو أنه صراع يتم السيطرة عليه بشكل جيد»

(كينيث بولدنج - ١٩٩٠)

* * *

فى التسعينيات من هذا القرن، ولأول مرة منذ الفوضى التى سادت فى أوائل العصور الوسطى، لا يوجد زعماء قوميون مسيطرون على السياسات الدولية، أو حتى يحاولون السيطرة عليها، أو يعتقدون أنهم مسيطرون عليها، وهم ليسوا كذلك، فالمطامع الكبرى لشارلمان، والإمبراطوريات الرومانية المقدسة والإسبانية والبريطانية والألمانية فى عصر القيصر ڤيلهلم وأدولف هتلر والعسكريين اليابانيين، أو الاتحاد السوفيتى فى عهد لينين أو ستالين والذين خلفوهم.. كلها قد سقطت فى الطريق . وكذلك الشعور الغامض بأن الغرب الذى يعتمد كثيراً على حلف شمال الأطلنطى، هو «الأخ الأكبر» للعالم، هذا الشعار أصبح شيئًا باليًا بسرعة، وكذلك الزعم بأن الولايات المتحدة هى العم الغنى الذى يدعم هذا الحلف.

ولمدة ٤٠ سنة تعتبر لحظة فى عمر التاريخ، أمكن للأسلحة النووية أن تقنع الجميع تقريبًا بأن هناك دولتين تستحقان وضع «الدولة العظمى»؛ فقد ثبت أن الانفجارات

العظمى لا يمكن استخدامها عسكرياً كأدوات للهيمنة العالمية .

وقد حاولت إحدى القوتين العظميين أن تساند آخر إمبراطوريات هذا العالم فى تحالف بالإكراه. ولقد راهنت بشدة على القوة العسكرية، ولكنها تخلفت فى كل شيء آخر؛ حتى كفت عن النضال لكى تصبح رقم واحد أو حتى رقم ٢ . وراهنت القوة العظمى الأخرى بشدة على أصناف أخرى من القوة العسكرية، التى لم يكن ظاهراً أنه يمكن تطبيقها فى مواقف الحياة العسكرية الحقيقية، كما لم يكن ممكناً التلويح بها، دون أن تبدو وكأنها دولة بلطجية. ولكن رهاناتها الأخرى كانت أكثر انتشاراً وتركيزاً على : العلم، والقدرة الاقتصادية المنظمة المؤسسية، والحرية والتعاون الدولى، مثل: مشروع مارشال وحلف شمال الأطلنطى والمساعدات الاقتصادية الى الأعداء السابقين، والدعوة العالمية لاحترام حقوق الإنسان، والتجارة الأكثر حرية، وكذلك اندماج أجهزة الكمبيوتر مع نظم الاتصالات الحديثة بهدف خلق المجتمع الدولى للمعرفة.

إن عالم التسعينيات وما بعدها يبدو مختلفًا بشكل أساسى عن كل ما نجده فى ذاكرتنا الثقافية، عن العلاقات الدولية. وليس ثمة قوة لديها القدرة على أن تتحمل وحدها مسئولية أن تجعل العالم آمناً من أجل التنوع والاختلاف. ولقد كان واضحاً تماماً أن عالمًا دون وجود مسئول عنه، سيكون أكثر التهابًا وأكثر عرضة للأزمات عن العالم، الذى مر بمرحلة خطرة، ولكنه تميز بالثبات أثناء مرحلة المواجهة بين القوى العظمى النووية التى تحدق فى بعضها البعض من قواعد الصواريخ الحصينة.

إن القوى الاستعمارية القديمة والحديثة لم تقم فقط بتحرير ثلثى العالم من التبعية السياسية والاستغلال الاقتصادى، ودورها الاستراتيجى كأدوات فى الصراع الدولى، ولكنها كذلك تخلت عنها إلى حد كبير. وأصبح الاستقلال مرادفًا فى المعنى لكلمة « الإهمال » .

وفى بداية التسعينيات، واجهت قوى الغرب الرأسمالية منها والماركسية، وهى

مصدومة وخائفة تتوجس شراً من عديد من المشاكل الخاصة بها، مثل: الصراعات الاجتماعية الداخلية المتزايدة والمنافسة مع الجيران من دول العالم الأخرى، والخوف من اللاجئين والمهاجرين، بالإضافة إلى استيائها من الدول؛ التى طرحتها جانباً كمخالب فى الصراع، ولكنها كانت طموحة.

وفى دول شرق أوروبا وجمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق، نجد أن الديموقراطية والتنمية الاقتصادية من المتوقع لهما أن يكون طريقهما مملوءاً بالمطبات. وكذلك فإن الصين الشيوعية ومنهجها فى التحديث، والطريق المزدوج الذى تتبعه فى التعليم والقمع معًا، يضمن بأن تكون شريكا قلقا وغير مستقر فى النظام الدولى. كما أن الصراعات الداخلية والمنافسات الإقليمية فى جنوب آسيا ستجعل مناطق مثل كشمير ووادى الإندوس وسرى لانكا ومناطق الصراع الأخرى تحتل مركزاً متقدمًا في نشرات الأخبار دائماً. وفى الشرق الأوسط، فإن الجراح القديمة والأحقاد الجديدة بالإضافة إلى التوزيع غير العادل جيولوجيًّا للثروة؛ يبدو أنها ستحتفظ بالملوك والمستبدين، الزعماء الأغنياء والشعوب الفقيرة، الأصوليين ودعاة التحديث من المسلمين واليهود والعرب، والذين يحاولون قتل بعضهم البعض.

وفى أفريقيا نجد أن هناك تطورات كثيرة تحدث، ومحاولات لإنشاء مؤسسات، وحكومات حديثة ولكنها مازالت تخسر فى سباقها المستمر مع الفقر، وكذلك القبلية والنمو السكانى والعجز والفساد.

أما الإمكانيات الضخمة والموارد الغنية لدول أمريكا اللاتينية فإنها سوف تظل فى موضع الخطر، إلا إذا أمكن دعم التوجهات الديموقراطية، التى بدأت فى الثمانينيات واستمرارها فى التسعينيات. وهناك – إضافة إلى مناطق أخرى – جماعات من منتجى ومروجى وتجار المخدرات، التى تؤدى إلى الإدمان، يستمرون فى شن الحرب على المدنية. وفى شرق آسيا وحدها نجد بقعًا مضيئة على شكل الهلال، ولكن حتى هناك نجد أن النمو الاقتصادى يسبق بصورة كبيرة أية محاولة للحصول على رضا المحكومين.

وفوق هذا المشهد العالمى تحلق فى الأفق الزيادة الكبيرة المستمرة والسريعة فى عدد السكان، التى تجعل كل مشكلة أقل قابلية للحل وكل حل أقل أملا. وهؤلاء الناس ولدوا فى عالم جديد، يعتقد فيه كل واحد بعد أن فاز الغرب أن من حق كل فرد حرية التعبير وحرية العبادة وحرية الخلاص من العوز ومن الخوف.

الاختبار الأول

إن تحطيم سور برلين وانهياره فى خريف ١٩٨٩ كان عبارة عن شعار أو استعارة لنهاية حقبة كاملة، وكان كذلك عنواناً لبداية حقبة جديدة. لأن العالم كما كانت تصفه عبارة «ت.إس. إليوت» كان ينبض بين حياتين – «إن العالم لم يضطر أن ينتظر سنة كاملة؛ لكى يلحظ حياته الجديدة». إن الغزو العراقى للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ كان يمدنا بالنموذج الاستعارى الوصفى الأول، لألغاز عالم ما بعد الحرب، وقد كانت هذه الاستعارة عرقية مختلطة وتناسب تماماً ماله من ثقافات مختلطة ومتشابكة، وولاءت عرقية ودينية مختلفة، وأيديولوجيات مختلطة حول الحكومة العالمية، ولكن الطبيعة الأساسية لتلك التغييرات السياسية العالمية ظهرت بوضوح فى رد الفعل تجاه العراق، التى حاولت أن تبتلع جارها الصغير الثرى فى الجنوب بالطريقة القديمة.

ولم يكن الديكتاتور العراقى الذى حكم لفترة طويلة، صدام حسين، غبياً؛ فقد كان عنده أساس جيد للأعتقاد بأن كثيراً من دول العالم أقرت حشده لقواته العسكرية؛ فالاتحاد السوفيتى قد أرسل له معدات عسكرية حديثة، ومعها خبراء (فنيين على مستوى عالٍ لمساعدة العراق فى تعلم كيفية التعامل مع هذه الاسلحة). وقدمت الحكومات الفرنسية المتعاقبة عديداً من المعدات العسكرية الحديثة للعراق، بل وساعدته أيضاً فى بناء محطة لإنتاج الوقود النووى، التى لم توقفها إلا الضربة الجوية الإسرائيلية المفاجئة ضد هذه المحطة. كذلك فإن العراق خلال الثمانينيات قد حلَّ مكان ليبيا باعتباره أكبر سوق فى العالم لاستيراد السلاح من البرازيل. كذلك حصل العراق على

مساعدة أرجنتينية لإنشاء أماكن آمنة لبناء الصواريخ، وكذلك كانت الولايات المتحدة كانت تقف إلى جانب العراق خلال حرب الثماني سنوات ضد إيران، وكانت تتيح له تسهيلات كبيرة فى الحصول على مشتريات من المعدات العسكرية حتى الأسبوع الأخير قبل بداية غزوه للكويت.

إن الرئيس العراقى افترض – نتيجة لتأثر حياته بفترة الحرب الباردة – أن بقية دول العالم لن تستطيع أن تتحد معًا، تحت زعامة الأمم المتحدة لتمنعه من تنفيذ ما يريد ولو أن ذلك حدث فى أواخر الأربعينيات لوقف ينظر – وهو شاب – فى إعجاب بما يحدث، مثلما فعل ديفيد بن جوريون الإسرائيلى، وهو يستولى على أراضى العرب، ويخطط عملياته العسكرية على فترات، يستغرق كل منها ٥ أيام؛ لأنه خمن بصواب أن هذا ما سوف يستغرقه مجلس الأمن ليأمر إسرائيل بوقف إطلاق النار والتفاوض، (وليس هذا من قبيل التخمين فحسب، فقد أبلغنى بن جوريون باستراتيجيته هذه فعلاً، عندما كنت رئيساً للتحرير، وأجريت معه مقابلة صحفية فى ١٩٥٥).

ولكن الرئيس العراقى كانت حساباته خاطئة فيما يخص مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ لأن السوفيت أوقفوا مساعدتهم العسكرية، التى استمرت طويلاً للعراق بعد ساعات من غزوه للكويت، إضافة إلى أن الأمريكيين الذين كان نصيبهم من الإمداد النفطى العراقى والكويتى مجتمعتين يقل عن نسبة ٥٪ – ولكنهم يضطرون إلى أن يستوردوا حوالى ٤٦٪ من احتياجاتهم البترولية من مواقع أخرى – قرروا بسرعة فرض حظر على العراق. إضافة إلى أن اليابانيين والأوروبيين فعلوا – رغم اعتمادهم الشديد على بترول الشرق الأوسط – مثل ما فعلت كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى.

ثم جاء دور مجلس الأمن فى الأمم المتحدة، والذى كان دائما يعصر يديه بلا جدوى، فى مثل هذه القضايا خلال فترة الحرب الباردة. ولكنه هنا قرر أن ينشط بشكل فعال تلك الفقرة، التى لم تستخدم إلا نادراً، وهى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأن

يأمر بفرض حظر شامل على صادرات البترول من العراق والكويت بعد الغزو، وكل البضائع والمنتجات الأخرى المنتجة فى العراق والكويت والمصدرة للخارج، ويفرض حظراً على مبيعات «الأسلحة والمعدات العسكرية» إلى أى منهما، أو «تحويل الاموال إلى العراق أو الكويت»، بما فى ذلك الاستثمارات الأجنبية. أما فى اليوم التالى.. فإننا نجد أن تركيا قد انضمت إلى هذا القرار نفسه بوقف العمل فى خط الأنابيب، الذى كان يحمل حوالى ثلثى النفط العراقى المصدر عبر الأراضى التركية إلى أحد موانئ تركيا فى شرق البحر المتوسط، من أجل شحنه للمستوردين فى أنحاء العالم.

أما العرب(*) المنقسمون إلى فريقين طوال تاريخهم: (الذين يملكون والذين لايملكون: العائلات الملكية ورجال الجيش الأقوياء). وكانت تلك الحالة (الغزو العراقى للكويت) نوعاً من الاختبار لفكرة أن الشجاعة ترتبط بشكل طردى بالابتعاد عن المشاكل، ولكن بعد أسبوع من التردد الملكى، نجد أن الملك فهد – ملك المملكة العربية السعودية – قد طلب المعونة، واستنجد بالقوات الخارجية؛ ومن ثم كانت القوات التى تم تشكيلها لتدعيم الحظر الذى فرضته الأمم المتحدة على العراق، وإيقاف أى غزو آخر محتمل قد تم تعبئتها فى الأسبوع التالى مباشرة، حيث إن اثنتى عشر دولة عضواً فى الجامعة العربية تقودها مصر، قالت إنها ستشارك فى إرسال القوات إلى السعودية..

ولم يحدث خلال التاريخ الحديث إطلاقًا أن حدث مثل ذلك الإجماع الدولى على قرار ما بالتدخل والتحرك المباشر ضد أحد المعتدين. إن ذلك الإجماع المفاجئ قد ساعدته الرغبة السوفيتية الحميمة فى التعاون مع الغرب حول تلك المسألة، وحقيقة أن الصين لم يعدلها ثمة أيديولوجيا أو مراهنات قومية على استخدام حقها فى التصويت

(*) المترجم: تم ترجمة النص كما هو مراعاة للأمانة العلمية، ولكن ما ورد فى النص يعكس قراءة متعسفة للتاريخ العربى، بل وقراءة معادية للعرب أنفسهم من جانب المؤلف. فإذا كان العرب قد انقسموا إلى فريقين (يملكون ولا يملكون) فهى قراءة أيديولوجية، تنطبق على كل شعوب العالم ودوله وقومياته من جانب، أو هى قراءة غير واعية بحقائق التاريخ العربى القديم والحديث، الذى شهد أسباباً عديدة للانقسام والتوحد، تختلف بالتأكيد عن الأسباب التى شكلت أزمة غزو العراق للكويت.

بالڤيتو فى مجلس الأمن، لكى تقف ضد أى إدانة عالمية مرتقبة للقائد العراقى، الذى أدخل بلاده فى مشكلة حقيقية.

إن ذلك الإجماع كان أيضاً -وإلى حد ما - نتيجة للتغطية المستمرة على مدار الساعة لأزمة الخليج فى شبكات التليفزيون عبر العالم ككل. إن جيمس شليزنجر الذى كان وزيراً سابقاً للدفاع فى الولايات المتحدة، كان يأخذ اقتباساً من كلاوزڤيتز المنظر الاستراتيجى الشهير، ليصبغ به عبارته بأن «التليفزيون هو امتداد للدبلوماسية بوسيلة أخرى» من عبارة كلاوزڤيتز الشهيرة: «بأن الحرب هى امتداد للدبلوماسية بوسيلة أخرى». إن انتشار الديموقراطية أدى إلى نوع من الإحساس بالانفتاح فى كثير من مناطق العالم، والتى لم تكن قبل ذلك داخلة ضمن النظام الإعلامى الكونى، ولذلك فإن المسألة بالنسبة لرجال التليفزيون كانت نوعاً من المكاشفة الكونية، التى خلقت أسواقاً جديدة جذابة لهذه البضاعة المعلوماتية لهذا العالم.

إن الرغبة المحمومة التى عمت العالم فى ذلك الوقت، لم تكن ناجمة عن التعاطف الكبير مع الكويت، والتى لم تكن تمثل سوى بقعة صغيرة على هامش ساحلى صحراوى، يعوم فوق أكبر بحيرات العالم من النفط - وإنما كانت على الجانب الآخر ناجمة عن صعوبة إيجاد تبرير عقلانى فى ذلك الجو الجديد من التعددية والمشاركة لكى نجيب: لماذا يجب ان تسيطر تلك الإمارة القبلية على ذلك الكم الضخم من الثروة، الذى لم تعمل لكى تحصل عليه. وفى الواقع لم يكن يبدو أن الملكيات المتداعية التى فى طور الاحتضار - حول الخليج الفارسى - تستطيع أن تحمل ملامح الصورة السياسية العالمية الجديدة. إن الأمر الأكثر حساسية فى ذلك كان هو العقل العراقى، الذى دخل إلى حيز درامى على المسرح العالمى أثر فى مناطق أخرى كثيرة من العالم إن ذلك التدخل الذى تم ضد هذه الإمارة الملكية لم يجعل من الشعب الكويتى سوى جرحى ولاجئين.

كما أن التحالف الدولى والإجماع السياسى الذى حققته الولايات المتحدة، كان قد

تجمع وتوافق خلال أسابيع عديدة بسبب حالة من إحادية الجانب، قد تواترت منذ نهايات ١٩٩٠، ولذلك فإن الرئيس جورج بوش قد ضاعف من قوة القوات الأمريكية فى الخليج، دون أن يستشير أياً من الحلفاء، أو الكونجرس الأمريكى نفسه.

ولفترة طويلة من التاريخ التالى لهذه المسألة، كان العلم الأمريكى هو العلم الوحيد الذى يرتفع على مثل هذه المغامرات العسكرية عبر العالم. ولكن فى العقود الحديثة نجد أن استخدام القوات الأمريكية فى عمليات دولية متعددة الجنسيات، كانت ترفع أعلاماً عديدة، ليكون ذلك هو الطريق لتجنب مشكلات سياسية داخلية (داخل الولايات المتحدة) حول التدخلات والالتزامات، التى تقطعها الولايات المتحدة على نفسها عبر البحار. ولمدة أربعين عاماً، كان تحالف الناتو والقوى الأمريكية المخصصة للأمم المتحدة فى كوريا يستجمع له مساندة شعبية سواء على المستوى الأفقى أو الرأسى (أى مساندة شعبية بشكل خاص وعام)، وكانت حرب فيتنام هى أيضاً إحدى النقاط التى تعبر عن رأى الولايات المتحدة وحده، والذى كان يصنع فى أمريكا، وكان يفشل عندما لا يحصل على دعم داخلى كاف. لقد كانت هناك بالقطع استثناءات حديثة لهذه الصورة من التدخل متعدد الجنسيات، سواء فى جرينادا أو بنما، ولكن الولايات المتحدة كانت هى وحدها التى تقوم بالمغامرة؛ لكى تهرب من ردود أفعال سياسية داخلية داخل الولايات المتحدة إن قامت بهذه العملية فى ظرف محدد لا يزيد عن أسبوع أو أسبوعين.

ومن أجل حماية هذه العملية فى الخليج الفارسى.. فإن الولايات المتحدة قد عادت بسرعة إلى الأمم المتحدة والى فكرة الدبلوماسية متعددة الجنسيات؛ باعتبارها المفتاح لخلق إجماع سواء داخل المحيط السياسى الأمريكى، أو لتبنى به نظامها فى التحالف. وكان المسرح معداً بالتالى لعاصفة الصحراء، وبمجرد أن نفذ صبر ذلك التحالف.. فإن القوة قد تم طرحها واستخدامها فى الخليج، وبالتالى ثبت نجاحها المبهر. لقد استمرت الحرب الجوية حوالى ٤٠ يوماً، واستمرت الحرب الأرضية لأربع أيام فقط، وكان مبدأ الأمن الجماعى قد أثبت صلاحيته فى هذه المسألة، وكانت كل المشاكل التى خلقتها

تلك الأزمة قد تم القضاء عليها فوراً.

ولكن بقيت مشاكل أخرى؛ لأن الديكتاتور العراقى استمر ممسكًا بزمام الأمور فى بلده، رغم أنه قد تم طرده من المنطقة الإقليمية التى دخل فيها، ولم يكن تهديده باستخدام أسلحة الدمار الشامل سواء الكيماوية أو النووية أو البيولوجية أو السموم محل اهتمام؛ لأن توقعات الأمم المتحدة، كانت لا تزيد عن حدود ما كانت المخابرات الغربية قد طرحته ببساطة عما يمكن لدولة نامية أن تحققه عندما تحوز مساعدة كبيرة من الدول الأخرى المتقدمة التى كانت صديقة لها، وبالتالى ثبت أن للعراق ترسانة قوية من الأسلحة غير التقليدية. وبعد جهد دولى قصير فى مجال الإنقاذ، كان معظم الأكراد والشيعة قد تركوا وحدهم؛ ليواجهوا مصائرهم مع النظام العراقى فى فترة تاريخية صعبة، وكانت الإمارات المختلفة فى جنوب هذه المنطقة قد عادت مرة أخرى الى نظمها غير الديموقراطية، وكان مستخدمو الطاقة فى العالم الغربى أقل اعتمادية على بترول الشرق الأوسط. كما أن توترات الصراع العربى الإسرائيلى قد تضاءلت جداً، إضافة إلى أن عملية السلام فى منطقة الخليج نفسها قد تم تأمينها بشكل حاسم عن طريق ذلك النصر المبين، الذى تم تحقيقه ضد العراق.

ولكن لاتزال هذه النتائج الضخمة التى نتجت عن تلك السلسلة من الأنفجارات المتتابعة لهذه البراكين السياسية التى تسمى الشرق الأوسط، لاتزال تقود إلى اختبارها الأول فى مدى تماسكها ومدى تماسك نظام عالمى دون حرب باردة. إن ذلك قام بالفعل بتوضيح أجندة مهمة للحكم العالمى، الذى تم تجاهله لفترة طويلة، من قبل عديد من الأكاديميين والباحثين والقادة السياسيين وكذلك المؤسسات الخاصة الكبيرة، ومراكز البحث.. إنها فكرة المركب الصناعى العسكرى، وكانت حركة السلام بالتالى – بكل أشكالها التى تمثلها – فكرة مناهضة لاستراتيجيات الحرب النووية، وقد تم تجاوز علاقات الاتحاد السوفيتى مع الولايات المتحدة.

إن الأجندة الجديدة من أجل تأمين العالم ضد كافة أصناف الصراع والتوترات كانت معبأة فى خمس حزم كبيرة من الأفعال والإجراءات، وكانت كل منها ترتبط بالأخرى، وهذه الحزم الخمس، هى :

١- نزع السلاح بشكل جذرى والتخلص الفعلى والنهائى من الأسلحة الكيميائية، والتأكد من عدم استخدام الأسلحة النووية من كافة الأشكال والإحجام أو قابليتها للاستخدام.

٢- تخفيض أو إنهاء احتمالية استخدام أسلحة الدمار الشامل، وما ينتج عنها من مخاوف سواء كانت كيميائية أم بيولوجية، وكذلك أجهزة إطلاق الصواريخ، والتى كان حصول بعض الدول عليها أكثر سهولة من الأسلحة النووية.

٣- التنظيم من أجل الوقاية والوساطة فى موضوعات الصراعات الإقليمية، وكذلك إدارة الأزمات والوساطة فى التوترات القديمة، إضافة إلى عزل تلك التوترات التى لا يمكن تسويتها، وإيقاف الحروب عندما تشتعل، واستعادة السلام عندما يتم خرقه.

٤- تقوية النظام الدولى للاستجابة الإنسانية فى حالة الكوارث والأزمات الإنسانية داخل وبين الدول، وكذلك مواجهة تهديدات الأمن لهؤلاء الذين يتعرضون لتهديدات الإرهاب، أو الذين يستدرجون لإدمان المخدرات، أو الذين يتم احتجازهم فى صراعات متعلقة بحقوق الإنسان، أو الذين يتم طردهم من منازلهم كلاجئين، أو الذين يتعرضون أو تحل بهم كوارث طبيعية أو غير طبيعية بشكل مفاجىء .

٥- تطوير نظام أوسع وأكثر مرونة لقيادة العالم؛ أى تكوين نادٍ للديموقراطيات وهؤلاء الأعضاء، الذين يريدون أن يكونوا مؤثرين كمجموعات مختلفة، من أجل مواقف مختلفة فى مناطقهم الإقليمية، بهدف تحقيق غايات معينة، إن لم تكن القيام بإجراءات تؤثر على استقرار وثيقة الأمم المتحدة وتطبيقها.

(إن الأربع حزم الأولى من الإجراءات التى ترد فى هذا الفصل والذى يليه، هى تلك التى تتناول الأمن العالمى، بشكل يتجاوز التعريف الضيق للصراعات العسكرية أو الأوضاع الأخرى، التى يتهدد فيها أمن الأفراد، والتى تتعلق بما تقوم به القوات المسلحة أو قوات البوليس، أو أى من العاملين الآخرين فى مجالات الطوارئ).

إن الحزمة الخامسة من السياسات تتطلب مناقشة أوسع لطبيعة القيادة الدولية داخل إطار فكرة أنه ليس هناك أحد ما مسئول عن العالم أجمع بمفرده؛ أى عدم الانفراد بالقيادة المطلقة للعالم، وسوف تتم مناقشتها تفصيلياً فى الفصل الثامن، بعد أن نقدم بعض ملامح الاهتمام بالصراعات المهمة والخطيرة الحادثة فى الاقتصاد الدولى، والتى سنشرحها فى الفصل الثامن، وما يتعلق بسياسات الفقر فى الفصل التاسع، وفكرة حماية بيئة هذا الكوكب فى الفصل العاشر.

الاقتراب نحو عقل جماعى حول المسألة النووية

لابد أن يكون واضحاً الآن حتى بالنسبة للحكومات أن دولة ما لا تستطيع ولاتحتاج إلى أن تهدد بإحداث عديد من الانفجارات الضخمة، تنفذها فى ترسانتها العسكرية؛ من أجل ان تسير فى اتجاه حيازة قدرة ذات اعتبار فى اللعبة الدولية، أو فى لعبة المعلومات، أو لعبة التهديدات، أو لعبة إزالة التهديدات التى تكون فيها المسألة العسكرية صاحبة الاعتبار الأول، دون بقية المسائل المتعلقة بإقليم الدولة أو صناعاتها أو سكانها. إن التهديدات النووية وما ينتج عنها تعتبر حروباً قد تم خوضها، من خلال أفكار أو انطباعات سابقة مع معرفة الانعكاسات الكامنة، التى يمكن أن تحدث نتيجة للاستمرار فيها، ونتيجة عدم التأكد من النتائج التى يمكن أن تظهر. إن التفكير فى التهديدات النووية والدمار الشامل، لا يجب أن ينظر إليها على أنها أكوام من البناء الأساسى، بل إنها مجرد لعبة معلوماتية، تومض بشكل متجدد لتلقى الأضواء حول الاحتياجات، التى تفرضها بعض النظم العسكرية فى هذه اللعبة الكبرى، التى تتكلم عنها.

عندما تم استخدام أول سلاحين نوويين فى السابق، أنتجتهما الترسانة النووية، وتم إلقاؤهما على هيروشيما ونجازاكى فى ١٩٤٥، سارع العلماء والقادة السياسيون إلى الحكم بأن الأسلحة النووية هى أسلحة نهائية، وأن هؤلاء الذين يملكون الأسلحة لابد وأن يسموا بالقوى العظمى، ولأكثر من أربعة عقود ونصف؛ أى حوالى ٤٥ سنة، أثبتت فيما بعد حقيقتين أساسيتين.

الأولى هى أن العالم قد تم إمداده بكثير من الأسلحة النووية ففى ١٩٤٥ كان كل ما يملكه العالم من الاختراعات فى هذه المسألة، هو مجرد ثلاث قنابل، استخدمت اثنتان منها بالفعل فى اليابان. ولكن بحلول عام ١٩٨٩ أصبح هناك حوالى ٥٧ ألف سلاح نووى أو رأس نووى تمثل تبعاً لما أوردته روس سيڤارد، التى قامت بعملية استقصاء لهذه الأسلحة لفترة طويلة: «إن القوة التدميرية تعادل ١,٢ مليون مرة القوة التدميرية التى ألقيت على هيروشيما، أو على الأقل ألف مرة من القدرة النيرانية للأسلحة المستخدمة فى جميع الحروب، منذ اختراع البارود كسلاح فى الحروب منذ ستة قرون مضت.

وثمة طريقة أخرى لحساب دلالة هذه الأرقام ذهنيًّا، عندما نحسب قدرة ١١ ميجا طن من الطاقة التدميرية، التى تم إطلاقها بشكل شامل فى كل من: الحرب العالمية الثانية والحرب الكورية والحرب الفيتنامية، بينما نجد أن الطاقة التدميرية للأسلحة النووية وترسانتها والتى وجدت عام ١٩٨٩، تفوق حوالى ١٨ ألف ميجا طن من الطاقة.

لقد أنتجت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ما يقرب من ٩٨٪ من الطاقة النيرانية؛ أى حوالى ٥٥,٥٠٠ ألف جهاز نووى كبير و«صغير»، بمتوسط طاقة تدميرية يبلغ ٣٠ ضعف قنبلة هيروشيما، وبما يعادل حوالى ١٦٠ مليون مرة الانفجار، الذى حدث فى مفاعل تشرنوبيل بالاتحاد السوفيتى، وكانت كل هذه الطاقة التدميرية يوجهها كل طرف إلى الطرف الآخر وحلفائه وسكانه.

إن روبرت ماكنمارا الذى كان وزيراً للدفاع فى الولايات المتحدة فى الأعوام ١٩٦١–

١٩٦٧، كان يوافق على المزيد من هذا الحشد المتبادل، ولكن فيما بعد أعلن أنه ليس ثمة معنى فعلى للتفكير بهذا المنطق فيما يخص مفهوم الدفاع، لقد تلقى هو نفسه نصيبًا كافيًا من اللوم لما يسمى «بالقرارات الإجرامية»، التى دفعت هذه القوى العظمى إلى حافة الهاوية، ولم يكن من السهولة بأى حال التراجع عنها. «كان كل قرار من هذه القرارات متخذاً بذاته، ويبدو أنه قرار عقلاني لا مفر منه، ولكن الحقيقة أن هذه القرارات كان يتم اتخاذها دون العودة -بأى حال من الأحوال- إلى خطة كاملة أساسية متكاملة تستند إلى هدف بعيد المدى»... هذا ما قاله روبرت ماكنمارا.

وفى مرتبة ثانية، تأتى فرنسا باعتبارها ثانى القوى التفجيرية بهذا الصدد، فهى تملك ٤٥٠ سلاحاً نووياً فى عام ١٩٨٩، ثم بريطانيا وتمتلك ٣٠٠ سلاح نووى والصين ٣٥٠، وكانوا هم الأعضاء الأكثر ثقلاً فى ذلك النادى النووى، بينما كانت هناك دول أخرى تطور إما مفاعلات نووية سلمية لا يمكن التمييز بينها وبين الأسلحة النووية مثل الهند، أو تحوى قدرات نووية لا يعلن عنها دولياً مثل إسرائيل وجنوب أفريقيا وباكستان، وكانت ثمة دول أخرى اتضحت رغبتها فى أنها تريد أن تطور إمكانياتها فى الأسلحة النووية مثل العراق والبرازيل والأرجنتين وكوريا الشمالية، سواء عن طريق طرح برامج كهربائية نووية لتطورها فيما يسمى حوض البلوتونيوم، أو تأخذ طريقها الذى تفضله للوصول إلى هذه الطاقة؛ أى أن تخصب اليورانيوم الخاص به، أو التى استطاعت أن تستولى عليه من مصانع أخرى بعيدة، وبالتالى تساعدها عمليات التهريب الدولية التى تتم للمواد النووية وملحقاتها.

إن الحقيقة الأخرى الكبرى هى أنه منذ إلقاء هاتين القنبلتين، فليست هناك حكومة أو جهة غير حكومية قد استطاعت بالفعل أن توجه قوة عسكرية لها حجم أو سمة التفجير الضخم، الذى تحدثه الطاقة النووية، وما تهدد هذه الطاقة بأن تحدثه من دمار محسوس. لقد كانت الوظيفة الوحيدة لمثل هذه الأسلحة هى أن تخدم فى خلق حالة من التهديد المؤجل؛ خاصة من أجل ردع قوة يمكن مقارنتها بهذا الشكل، يقوم بها

شخص آخر وأى قوة أخرى مناوئة.

لقد كان صحيحاً أنه بينما كان نيكتيا خروشوف سكرتيراً عامًّا فى الكرملين، فإنه قد هدد باستخدام القوة النووية وإطلاقها ٤١ مرة، في سباق التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ويقول النائب الأدميرال «جون مارشال لى» أنه منذ أن استخدمت الولايات المتحدة القنبلة النووية ضد مدينة نجازاكى؛ فإنها هددت – جديًّا – باستخدام هذه الأسلحة بضع وعشرين مرة، في خلال ما واجهته من أزمات فى إيران أو كوريا أو فيتنام أو كوبا أو ما حدث فى الخليج الفارسى* (العربى). ولكن هاتان القائمتان أصبحتا الآن جزءاً من التاريخ القديم. وبعد أن ترك المتبجح نيكيتا خروشوف الكرملين، أصبحت مسألة التعامل مع السلاح النووى لا تخضع لذلك النمط، فعلى الرغم من حالة عدم العقلانية، التى تطلقها ألسنة الساسة حول خوض الحرب النووية، فقد كان يتم نشرها سواء فى الفلسفة العسكرية السوفيتية، أو الأمريكية فى واشنطن خلال السنوات الأولى من حكم ريجان، ولم ينجح أفضل المحللين السياسيين العالميين فى أن يستخلص أسلوباً عمليّاً لاستخدام مثل هذه التهديدات المفاجئة باستخدام القوى التفجيرية لخدمة مصالحهم القومية. وبحلول ١٩٩٠ كان ملايين المواطنين يعيشون حالة مماثلة لحالة الطفل فى قصة «هانز كريستيان أندرسون»؛ إذ كانوا يستطيعون أن يروا أن القوتين النوويتين أصبحتا عاريتين تماماً أمام المسرح السياسى فى العالم.

إن الفجوة بين الأسطورة والواقع لم يكن لها وجود. ولم تكن المسألة أكثر وضوحاً منها فى الخطط العسكرية لحلف شمال الأطلنطى الناتو. لقد كانا مؤسسين – ولفترة طويلة – على فلسفة تقول إن اتفاقية حلف شمال الأطلسى التى تجتمع لجانها غالباً فى الولايات المتحدة، سوف تقوم بالضربة الأولى بالسلاح النووى، إذا ما هاجم الاتحاد السوفيتى بالأسلحة التقليدية، أو هدد بأن يفرض سلطته على أوروبا الغربية. إن هذه الفكرة كانت موروثة بشكل لا يصدق لحوالى عقد كامل أو عقدين. وقد قمت شخصياً بالخدمة فى باريس وبروكسل كسفير للولايات المتحدة فى الناتو؛ حيث كنت

عضواً فى الهيئة السياسية لمديرى حلف شمال الأطلنطى ما بين ١٩٦٥ – ١٩٦٩، ولكننى لم أصدق حتى فى ذلك الوقت أن هناك رئيسًا أمريكيًّا، يمكن بالفعل أن يقوم بمثل هذا القرار، الذى يعتبر نوعاً من الانتحار الثنائى. كما أننى وجدت أنه ليس ثمة أحد فى أوروبا أو فى واشنطن لم يعترف بشكل شخصى خاص –وبصورة غير معلنة– عن شكوكه فى مثل ذلك، ورغم كل شىء فإن عدم التيقن من الشكل الذى ستتصرف به الولايات المتحدة فى حالة الطوارىء فى مثل هذه القضية، كان جوهر فكرة الردع النووى؛ أى عدم التنبؤ بماهية الموقف الأمريكى وماهية القرار الصادر تجاهه؛ فلم يستطع أحد فى أى من المكاتب المسئولة أن يقترح فكرة عدم التأكد من هذا الموقف على الإطلاق.

وفى السبعينيات كان ثمة بعض الناس فى مواقع جيدة، يعرفون هذه المسائل، وبدأوا فى التحدث عنها بشكل جماهيرى، بمجرد خروجهم من مناصبهم، فالأدميرال نويل جايلر الذى كان قائداً سابقاً لرئاسة المسرح الباسفيكى، أو لرئاسة منطقة المحيط الهادى، كان أحد هؤلاء الذين تساءلوا بشكل واضح ومبكر حول العلاقة بين القوات المسلحة وحالات الانفجار النووى، وقد تكلم روبرت ماكنمارا فى أحد لقاءات معهد أسبن فى السبعينيات بأنه ليس ثمة أحد من الرئيسيين اللذين خدم تحت رئاستهما– كوزير للدفاع خلال الستينيات، وهما جون كينيدى وليندون جونسون– تصور أن يستخدم السلاح النووى كضربة أولى، كما أن هنرى كيسنجر – بمجرد أن أنهى وظيفته كمستشار للأمن القومى فى عهد الرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد – صرَّح فى لندن بأنه يتشكك فى مدى صدق الآراء التى تتحدث عن الضربة النووية الأولى بشكل عام، وكان بالتالى يقلل تماماً من شأن الاستراتيجية المعلنة لحلف الناتو، ويلقى عليها غطاءً ثقيلاً من الشكوك.

من حيث التأثير، فإن هذه الاستراتيجية قد قضت نحبها منذ الستينيات، ولكنها لم

تعلن من جديد إلا مع مجيء يوليو ١٩٩٠، عندما وصل مجلس شمال الأطلنطى إلى نوع من الإجماع الرسمى وغير الرسمى؛ لأن يتحول الناتو من فكرة الاستخدام الأول للسلاح النووى إلى استخدام السلاح النووى كبديل أخير. وكانت الخطوة التالية الملحة فى هذا القطار المستمر، هى أهمية التفاوض؛ للوصول إلى فكرة ألا يستخدم أحد السلاح النووى فى الضربة الأولى، وكانت الخطوة التالية لها أيضاً هى عدم الاستخدام المطلق للسلاح النووى لردع استخدام الآخرين للسلاح النووى.

وحتى عندما كانت الولايات المتحدة لا تزال تفكر فى مسألة الردع وفكرة عدم التوازن.. فإنه كان هناك نوع من التقدير العام لكون الاستراتيجية التسليحية تحتاج إلى ردع متبادل مناسب لنسبة حوالى ١٠-١٥٪ من الأسلحة النووية الموجودة بالفعل، أو لحوالى ألفين سلاح استراتيجى على أقصى تقدير، وليس للعشرات من الآلاف، كما هو كائن بالفعل. وفى عام ١٩٨٦، تقدم ريتشارد جاروين، الذى كان خبيراً فى مؤسسة IBM فى سياسات التسليح بمبادرة لتقليص ٩٥٪ من الأسلحة الموجودة، حيث لا يتبقى للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلا ألف رأس نووى لكل منهما فقط، مع الأخذ فى الاعتبار كل أنواع أنظمة الإطلاق الموجودة، وكان يفترض أن يبقى لكل من إنجلترا وفرنسا والصين فى هذا الاقتراح ألفا رأس نووى لكل واحدة. وكان التفكير الموازى فى الكرملين ينعكس فى ملاحظات جورباتشوف المتزايدة فى التشكيك حول مدى جدوى الأسلحة النووية. وبحلول ١٩٩٠ كان ماكنمارا يكتب قائلاً بأن الردع النووى يحتاج إلى عدة مئات من الرؤوس النووية على أقصى تقدير، وكان يقول بأن الرقم الموازى لهذا التقدير قد يكون فى حوالى العشرينات.

لقد كانت هناك درجة من درجات التحول نحو نمط أكبر من العقلانية فى هذه المسألة، بتخفيض عدد الأسلحة النووية إلى حد أن يكون مجرد رمز وصورة للقوة. ولكن خلال السنوات السابقة كانت مفاوضات الحد من التسلح قد اكتسبت نوعاً من

الإيقاع المتصل بحد ذاتها، وكان القادة السياسيون فى كلا المعسكرين يحسون بضرورة الاستجابة للانتقادات الداخلية، والتى يصر أصحابها على أن تصلهم معلومات كافية ومؤقتة زمنيًّا، توضح دون أدنى شك عدم وجود أى نوع من الغش ما بين الطرفين. وبلاشك، كان التوضيح المحك الأساسى نحو تخفيضات حقيقية فى التسليح، ولكن عندما يتم النظر إلى عملية خفض القدرات النووية بما يجعلها غير قادرة على الردع. وكان الشئ الأكثر أهمية وقتها هو التساؤل حول ما الذى نريد أن نفهمه نتيجة لفشل مبدأ الردع، إذا حدث؟، وليس كم عدد مرات التدمير التى يمكن أن يحدثها كل معسكر على حدة.

اللغز النووى العالمى

مع بدايات التسعينيات، كانت مفاوضات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى حول الأسلحة النووية قد ذهبت إلى أبعد مدى يمكن أن تصل إليه، والذى لم يكن كافياً لتغيير معدل التوازن بين الشرق والغرب، فكلا الطرفين كان لا يزال يخطط لاستبقاء أكبر عدد ممكن من الأسلحة النووية؛ حتى أكثر مما يستطيع ان يستخدمه بالفعل. وكانت عملية نقل أعداد ضخمة من الرؤوس النووية، تمضى تباعًا؛ تحسباً لأى نوع من التغيير الجذرى فى المواقف، ولكن التغيير الفعلى جاء من خلال تغيير النوايا، وليس تغيير القدرات على تعظيم معدلات التدمير، الذى يمكن أن يلحقها كل طرف بخصمه.

وقد بدأت التغييرات الرئيسية الأولى مع حقبة جورباتشوف، وكانت الخطوة الأولى هى الموافقة على التخلص من فصيلة كاملة من الأسلحة النووية، أى تلك الأسلحة ذات المدى المتوسط. وبالنسبة للاتحاد السوفيتى كانت هذه هى الأداة الأولى التى يستخدمها لتهديد أوروبا الغربية. ولكن جورباتشوف وافق على إلغاء قوة كاملة من ٢١٥٠ رأس نووى من هذا النوع، ووافق الرئيس رونالد ريجان على تخفيض ٥٥٠ من هذه الأسلحة

المماثلة، التى تملكها الولايات المتحدة، وكان من المفترض أن يتم تركيبها فى أوروبا كجزء من التوازن، الذى يسعى الناتو لخلقه مع الكتلة الشرقية. (وتم إعادة تدوير بعض الرؤوس النووية الأمريكية وتحويلها إلى قنابل تعمل بالجاذبية لاستخدامها فى قاذفات القنابل من طائرات F16 «إف ١٦»، وبهذا التحويل أمكن اعادتها مرة أخرى إلى المسرح الأوروبى).

وفى الوقت نفسه كانت المفاوضات لا تزال تجرى أسلحة استراتيجية أبعد مدى وأكبر عدداً. وكانت المقايضة قد وصلت إلى نهايتها بحلول يوليو ١٩٩١، بعد ١٥ عاماً من المباحثات؛ إذ وافق كل جانب على أن يخفض ٤٥٠٠ من أسلحته الأكثر قوة فى هذا المضمار.

وفى أواخر عام ١٩٩١ وبعد إحباط محاولة الإنقلاب فى موسكو – التى كانت بداية النهاية لحقبة جورباتشوف – تم الوصول إلى اتفاق جديد حول منع التسلح بعد التخفيض، وسحب وتدمير ١١ ألف سلاح قصير المدى للاتحاد السوفيتى، و٥٥٠٠ سلاح موازٍ لها من قبل الولايات المتحدة، كان من المفترض أن تكون أسلحة تكتيكية فى الحرب الأوروبية. ومرة أخرى افترض خبراء عسكريون أمريكيون أنه يمكن إعادة تدمير بعض من الوقود النووى فى أسلحة الولايات المتحدة؛ لكى يستخدم فى إنتاج أسلحة أخرى لا تشملها اتفاقيات الحد من التسلح حتى ذلك الوقت. وبمجرد أن أصبح الاتحاد السوفيتى عبارة عن كومنولث للدول المستقلة، وظهر الاتحاد الروسى ودُوله النووية الخليفة لها.. فإن الرئيس الروسى يلتسين كان مستعداً لأن يمضى إلى أبعد من ذلك فى تخفيض الرؤوس النووية، بل إنه تجاوز الفكرة المحورية التى كانت قائمة وقتها بالنسبة لكل مفاوضات الحد من التسلح السابقة بأن الردع النووى المحايد يتطلب من كلا الطرفين أن يحتفظ بجزئية ما من الرؤوس النووية فقط؛ لتمثل له قيمة، يمكن أن تكون قوة يعتد بها.

ولكن فى ١٧ يونيه ١٩٩٢، وافق الرئيس الروسى يلتسين – خلال زيارة له إلى واشنطن مع نظيره الأمريكى بوش – على اقتطاع حوالى ثلثى ما تبقى من القوة النووية الروسية والأمريكية المتعلقة برؤوس الصواريخ النووية طويلة المدى. وبالتالى كان التفاوض قائمًا بشكل أساسى على حوالى ١١,٢٥٠ ألف رأس نووى من هذا النوع لدى كل من الجانبين، ووافق الروس على تخفيض ثلاثة آلاف رأس من جانبهم، بحلول عام ٢٠٠٣، وكان التخفيض الأقصى الذى سيقوم به الأمريكيون حوالى ٣٥٠٠ رأس نووى. ولكن رغم أن عام ٢٠٠٣ هو الحد النهائى لمدى التفاوض الذى وافق عليه يلتسين، إلا أنه أمكن فيما بعد نقل التاريخ إلى مرحلة متقدمة أكثر إلى عام ٢٠٠٠، إذا ما ساعدت الولايات المتحدة الدولة الروسية فى تحمل جزء من تكاليف تدمير صواريخها النووية.

ومن ثم كان الاتفاق الجديد سيساعد – عندما يتم تطبيقه وتمريره – على التخلص من الجزء الرئيسى من الترسانة الروسية التقليدية، التى كان يعتمد عليها باعتبارها قوة الضربة الأولى بالنسبة للاتحاد السوفيتى، والتى كانت متمركزة فى صواريخ موضوعة على الأرض، يمكنها أن تطلق حوالى ١٠ رؤوس نووية مرة واحدة تجاه أهداف أمريكية على بعد مئات الأميال. وكان على الولايات المتحدة أن تتخلى عن قوة أصغر بكثير من الرؤوس النووية من صواريخ MX، التى يحمل كل منها ١٠ رؤوس نووية، ولكنها تحتفظ ببقية صواريخها متعددة الرؤوس، التى تحتفظ بها فى الغواصات الموجودة فى منطقة الترايدنت، رغم أن كلاً من هذه الغواصات لا يمكنها أن تحمل أكثر من ٤ صواريخ، بدلاً من ثمانية؛ حيث صممت لذلك.

إن حدوث هذه التفاوضات بما فيها من رجحان كبير لكفة الولايات المتحدة، لم يكن بحد ذاته اقتراحًا دراميًّا فيما يخص العدد المقترح. لقد قدم روجرز هيلزمان – الذى كان فى رئاسة مخابرات الولايات المتحدة – نوعًا من التقدير بأن الروس سوف يحتاجون حوالى مائتين رأس نووى، من أجل تدمير ٧٠ منطقة متروبوليتانية أمريكية، تحتوى على أكثر من ٥٠٪ من تعداد السكان الأمريكيين. بينما ستحتاج الولايات المتحدة إلى ٣٠٠

رأس نووية لتدمير الجزء الأكبر من المناطق الحضرية التى تحوى ٥٠٪ من تعداد السكان الروس.... إن خوض حرب نووية ما على كل جانب، عندما يحمل كل منهما ٣٠٠٠ : ٣٥٠٠ رأس نووى لصواريخ عابرة القارات لا يعتبر تفوقًا كبيراً تجاه الحرب النووية، التى قد يخوضها طرفان، يحمل كل منهما ١٢ ألف رأس نووى، ففى كلتا الحالتين يمكن لأى الطرفين أن يلغى نصف تعداد سكان الطرف الآخر، وتقريباً كل بنيته الصناعية». (وبالتالى كان التفاوض لتخفيض الأسلحة النووية بهذا الحجم الضخم بسيطًا؛ لأن كلا من الطرفين سيظل يحتفظ بقوة تدميرية كبيرة قادرة على ردع الآخر – المترجم).

ولذلك فإن اتفاقية بوش – يلتسين الموقعة فى صيف ١٩٩٢ حتى إذا تم المضى بها قدمًا – دون أى نوع من الغش من قبل أى الطرفين – سوف تترك فرصة لكل منهما لأن تكون لديه أكثر من عشرة أضعاف القوة النووية للدخول فى حالة «الانتحار الثنائى» فيما بين كل منهما، (وباستثناء حدوث تغيير جذرى فى النوايا) فإن الردع الاستراتيجى بين موسكو وواشنطن لايزال قائمًا.

وفى الوقت نفسه.. فإن الحديث حول عدم إمكانية تطبيق استخدام الأسلحة النووية، وعدم فعاليتها وملاءمتها لتسوية المنازعات بين الدول، كانت مسألة آخذة فى الانتشار على المستوى العالمى ككل. فمنذ جيل سابق.. كان المستشارون الأكاديميون المتخصصون فى الولايات المتحدة يخبرون قادتهم السياسيين بأنه مع بدايات التسعينيات سوف يكون هناك حوالى ٢٥– ٣٥ دولة مالكة للأسلحة النووية. ولكن هذه التنبؤات والتوقعات لم تتحقق، فكثير من هذه التوقعات لابد أن يمت بصلة إلى الشكوك حول مدى استخدام الأسلحة النووية فى بعض المواقف والمناطق الخاصة، مثل وادى الأندوس أو كشمير، وكذلك فى تلك الخريطة البالغة التعقيد الخاصة بالشرق الأوسط، إضافة إلى أن هناك مناقشات عديدة، ستثار حول المسائل المتعلقة بالحدود والأنهار والحدود التجارية بين دول أمريكا اللاتينية، التى لايتصور أيضا أن تدخل هذه الأسلحة كعامل فى تسوية النزاعات حولها. لم يكن ممكنًا – بأى حال – الحصول على أى من المطالب القومية

بإطلاق قوة نووية، تعادل فى انفجارها عشرات المرات القنبلة التى ألقيت على هيروشيما؛ إذ لم يكن منطقيّاً أن تستخدم أسلحة بهذا الحجم فى منازعات كتلك. ولابد أن الخاطر نفسه قد راود الصينيين، والذين كانوا ذوى موقع متميز من النادى النووى؛ لأن مثل هذه القوة التفجيرية لن تكون مؤثرة أو مجدية فى مناقشة أو التعامل مع بعض التهديدات، التى يفترض أنها كانت تسبب لهم أرقًا كبيراً، تلك المشاكل التى كانت تجرى داخل شوارع الصين نفسها بشكل ما.

وإلى حد ما، كان يمكن تتبع المعدل المضطرب لانتشار التسلح النووى لأكثر من أربع عقود، من خلال الممارسات التى تقوم بها القوى النووية الكبرى أساسًا. إن الإلهامات الواسعة التى أوجدتها وكالة الأمم المتحدة عالميّاً؛ للرقابة على الطاقة النووية، الخاصة بالدول، التى كانت تنتج منتجات من المواد الخام النووية، يمكن استخدامها فى تصنيع السلاح النووى؛ أى تلك المعاهدة المسماة بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية «N.P.T»، والتى وقعت عليها حتى ذلك الحين ١٣٧ دولة، وهذا الأثر الدولى الذى أوجدته هذه الوكالة والمعاهدة الخاصة بها كان ذا أثر مهم، وإن لم يصل إلى حد الإبهار العالمى الكونى حتى عام ١٩٩١، إلا أنها لم تشمل بعد فرنسا أو الصين. وحتى عام ١٩٩٢ كانت التوقيعات تحتاج إلى أن تدخل فيها بعض الحكومات الطموحة، التى لم تفكر بعد فى عواقب امتلاك القوة النووية مثل الهند وباكستان، وإسرائيل، وجنوب أفريقيا، والبرازيل، والأرجنتين، وكوريا الشمالية، فهذه الدول لم توقع حتى ذلك الحين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن معظم هذه الدول كان يتوق إلى امتلاك السلاح النووى، أو أن بعضها قد تخطى الأقوال إلى الأعمال بالفعل، وكانت هذه الدول تمثل لغزًا جديداً لعملية حفظ السلام؛ فنحن نعرف أن الردع المتبادل بين الدولتين العظميين فى عصر الحرب الباردة كان يقوم على أن تردع القوة العظمى القوة العظمى الأخرى، ولكن بعد وقت بدا أن ذلك لا يجدى، ولم تصبح له درجة قبول شديدة، رغم أنه كان – من قبل – جزءًا من واقع

سلام العالم؛ أى السلام المبنى على التهديد المتبادل بالإفناء بين الطرفين، ولكن لم يكن لدينا أى نوع من الفكر على الوجه الآخر حول مسائل أخرى، متعلقة بالعلاقات المتوترة على المستويات الإقليمية، التى تتسم بكثير من التشابك والتعقيد، وكيف يمكن أن تتأثر بمثل هذا التهديد النووى، فضلاً عن الاستخدام الفعلى للأسلحة النووية فى إحدى هذه المناطق؛ فمثلاً يمكن أن تنظر كوريا الجنوبية واليابان مرة أخرى إلى تلك المحددات التى وضعتها لنفسها فيما يخص هذا الشأن -أى التسلح النووى- بأن لكل منهم المعرفة العلمية والقدرة الصناعية على تطوير مثل هذا السلاح إذا ما أرادت ذلك.

إن الدول التى تقف على أعتاب امتلاك القوة النووية لم تنضم فحسب إلى معاهدة منع التسلح النووى، ولكنها كانت أيضاً جزءاً من الدول التى تقدم نوعاً من الإمداد النووى لدول أخرى. إن النادى الذى يضم الدولة التى تملك قوة نووية، كان ينوى أن يمنع تصدير الأسلحة النووية إلى الدول، التى تريد امتلاك هذه الأسلحة، ولكن ماذا كان أثر تسرب ذلك التقرير عام ١٩٩٠، الذى أنتجته الجماعة الاستراتيجية لمعهد أسبين، والذى يقول: «إنه بينما تحاول كل دولة أن تمتلك سلاحًا نووياً فإنها بمجرد أن تحصل عليه، تحاول أن تنكر على الدول الأخرى أن تحوز مثل هذه القدرة. ولكن قبل أن تحاول دولة ما -ملتزمة بفكرة منع انتشار الأسلحة النووية- فإنها قد تدخل فى خطأ ما؛ فمثلاً الولايات المتحدة ساعدت البريطانيين، وفرنسا ساعدت الإسرائيليين، والسوفيت ساعدوا الصينيين، والذين ساعدوا بدورهم باكستان.

إن مثل هذه الأخطاء غالبًا ما تتكرر نتيجة فجوات فى الرقابة من قبل الحكومات وعدم قدرتهم على التحكم فى الخبراء، الذين يعملون لصالح شركات خاصة. إن مجموعة المراقبة النووية الخاصة بجامعة «ويسكنسون» قد أوردت قصة نمطية فى هذا الشأن، مفادها أن المؤسسات الألمانية باعت إلى الباكستانيين مواد بلغت قيمتها مليون لتخصيب اليورانيوم لأغراض تسليحية، كما باعت إليها بعض الحديد الصلب الخاص والإلكترونيات والآلات فائقة الدقة الكافية لتصنيع الأسلحة النووية. وعندما قررت

باكستان حيازة قنبلة اندماجية مؤسسة على عنصر التريتيوم.. فإنها قد اشترت التصميم الخاص بصناعة مفاعل نووى من التريتيوم من المؤسسات الألمانية، وبالتالى ساعدهم ذلك على أن يحصلوا على قدرة كبيرة على تنقية وتكرير عنصر التريتيوم، وبعض التريتيوم الخام لإجراء الاختبارات، إن الاستخدام المدنى لغاز التريتيوم المنتج من خلال هذه العملية -كما يقول الألمان الذين حققوا فى التصدير غير القانونى لهذه المادة - لم يكن استخدامًا سليمًا. كما ساعد الألمان بعض الدول الجنوب آسيوية لتطوير قدراتها على امتلاك مثل هذه القوة، ففى الثمانينيات كان أحد النازيين السابقين الذين يعملون خارج دوسلدورف قد ساعد الهند على أن تتغلب على حالة النقص فى الماء الثقيل، بأن شحن لها حوالى ٢٥٠ طن من هذه المادة، كانت كافية لمساعدة الهند على إنتاج حوالى ٤٠ قنبلة نووية كل عام.

ولكن لا يزال ثمة أمل فى بدايات التسعينيات يتمثل فى وجود حقيقة عامة لرفض الدخول فى الحروب وإنهاء حالات الصراع - التى كانت موجودة من عام ١٩٤٥ - مما قد يعطى بعض الأمل فى أن بعض الدول قد تنظر إلى امتلاك السلاح النووى باعتباره مغامرة خطيرة، قد تعرضها للمخاطر بشكل أساسى.

إن الشىء الذى كان حقيقيًا بالنسبة لحكومات هذه الدول، كان أيضًا حقيقيًا بالنسبة للقوى غير الحكومية، ففى ٤٧ عامًا مضت لم تحاول أى من الجماعات الإرهابية أن تستخدم سلاحًا نوويًا ما فى هجماتها. إن أقوى الانفجارات الإرهابية التى تم تسجيلها، كان بتفجير حوالى طنين من مادة T.N.T وهى الكمية التى تكفى بالكاد؛ لأن تملأ شاحنة من الحجم المتوسط، ولكنها كانت كافية كذلك لأن تفجر فندق الملك داود فى القدس، ومعامل الرياضيات والفيزياء الخاصة بجامعة ويسكنسون، أو أن تقتل ٢٤١ جنديًا بحريًا أمريكيًا فى ثكناتهم غير المحمية بشكل كاف فى بيروت، إن طنين من T.N.T لا تصل حتى إلى مستوى أدنى حد من أصغر الأسلحة النووية التكتيكية. وأكثر الناس هوساً فى السياسة العالمية لا يستطيعون أن يعرفوا كيف يستخدمون الأسلحة

النووية على وجه الحقيقة، ولعلهم جهلهم هذا يعتبر شيئاً ايجابيا؛ إذ لا يعرفون بالمعنى العسكرى الدقيق ماذا تعنى هذه الأسلحة.. كأسلحة.

إن فكرة عدم إمكانية التراجع فيما يخص الأسلحة النووية، كانت مسألة أساسية فى الكشف عن فشل معظم الحكومات الوطنية فى حماية حدودها من عمليات التسرب والتهريب الخاصة بمثل هذه المواد. إن ترسانات ضخمة من المواد المتفجرة لا تستطيع أن تحمى – حتى القوى العظمى – من دخول المهاجرين على نحو كبير، أو لا تستطيع أن تحميها من تجارة المخدرات. والإرهابيون أيضاً لم تكن القوة النووية لتخيفهم، وللأسباب نفسها.. كانت قوات الميليشيات فى المناطق الحضرية فى بيروت غير مندهشة، أو خائفة من إرسال الولايات المتحدة لسفينة حربية ضخمة على شواطىء لبنان للتعامل معهم.

إن الإدميرال لى الذى خدم فى وزارة الأمن القومى لفترة طويلة، فى قسم الاستخدام العسكرى فى الأسلحة النووية، كتب دراسة فى عام ١٩٨٤، كان مفادها أن الأسلحة النووية غير كافية؛ لأن تتوافق مع مثل هذه القرارات الأساسية، بل إنه لا يمكن التحكم فيها بدرجة الدقة نفسها فيما يخص الأسلحة النارية أو أسلحة الطيران، كما أضاف إن الأسلحة النووية ليست خطوة تقدمية وليست كذلك خطوة ثورية، ولكنها أدخلتنا إلى حقبة جديدة تماماً، حيث صارت الصراعات النووية فيما بين الدول تفقد كل معنى لعلاقتها بالأهداف السياسية.

إن الاعتراف الواضح بعدم صلاحية الأسلحة النووية فى مثل هذه المناورات السياسية يخلق فرصة كبيرة لفكرة استخدام المتفجرات التفجيرية التى هى أصغر إلى حد ما. والمشكلة هى أن الحروب الإقليمية ذاتها، قد تطورت فيما تستخدمه من أسلحة تقليدية، بحيث أصبحت تستخدم أسلحة أكثر دقة وكثافة وقوة، وهو ما يعنى أنها تحاول أن تحقق درجة أعلى من الأمان، عن تلك الدرجة التى يمكن أن يكفلها استخدام السلاح النووى، وبالتالى أصبحت هناك قناعة ما رغم تفاقم التوترات الإقليمية، بأن

الصراعات الإقليمية لن تقود إلى حرب نووية.

كانت هذه هى الأوضاع التى وقفت عليها ساحة الاختيارات السياسية، عندما بدأت إعادة الهيكلة من أعلى إلى أسفل، وقبل اختفاء الاتحاد السوفيتى السابق؛ ليسهم ذلك جزئياً فى تفككه إلى كل من الجمهورية الروسية ودول كومنولث الدول المستقلة رغم هشاشته. وبالنسبة للوضع الجديد الذى أصبحت عليه الأمور، لم تكن هناك سياسة استراتيجية محددة، ولم يكن بإمكان أحد معرفة ما ينبغى عليه أن يفعل. وليس ثمة أحد من ألمع المفكرين الاستراتيجيين كان يحلم بأن طاولة الشطرنج هذه، التى كان يقف عليها كل من الملكين الكبيرين يمكن أن تذوب بهذا الشكل، مثل ساحرة شريرة فى تمثيلية «الساحر أوز» الشهيرة، بل إن القواعد القديمة فى اللعبة، بما فى ذلك السعى المضطرد للحد من التسلح وفكرة التجسس المتبادل بين الطرفين الأعظمين، واتفاقيات التوضيح، وكذلك الخطوط الساخنة، ومراكز اتصال الأزمات التى أنشئت؛ لمحاولة إبعاد المواجهة، واستبعاد الخطأ فى إطلاق الصواريخ... كل تلك القواعد بدت بهذا المعنى وكأنها صارت جزءاً من النمط التقليدى القديم، الذى عفا عليه الزمن، ولكن يظل اللغز النووى باقيًا. إن تفجير القوى المتوقع للأسلحة النووية، وشكوك القوى العظمى تجاه بعضها البعض؛ مما يؤدى إلى حالة عدم الاستقرار، بالإضافة إلى مخاطر الانزلاق إلى استخدام قوى أخرى لهذه الأسلحة... كل ذلك يبقى اللغز النووى قائماً.

إن اللغز النووى الجديد يأتى من خلال نقطتين كاملتين، أولاً: كيف يمكن تخفيض وخفض حالة الإمداد المستمر للأسلحة النووية، التى كانت موجودة فى الولايات المتحدة أو للدول التالية للاتحاد السوفيتى. إن المفاهيم الرياضية والتكنولوجيا بالنسبة لهذه القوى العملاقة، يمكن أن تتحول لحسابات وعمليات مختلفة، قبل طبع هذا الكتاب. وفى المدى الأوسع فإننا نأمل فى تفكيك ثم تفجير المزيد من الأسلحة النووية؛ أى ما يجاوز ٥٠ ألف سلاح نووى، فى حين أن حماية التجمعات السكانية الكبيرة من المخلفات الإشعاعية لفترة مضت – تصل إلى حوالى نصف قرن من هذا العصر النووى –

لا تزال مشكلة فى كيفية الوصول إلى أسلوب آمن للتخلص من هذه المخلفات.

وفى التعرض لهذه المهمة الصعبة فإن الأسلوب القديم الذى كانت تسير عليه اتفاقيات الحد من التسلح بين الطرفين المتصارعين أفسح المجال للأساليب المحلية الوطنية للتفتيش، وهى بالتأكيد غير مناسبة، وإن كان بعض المفاوضين الغربيين يحاول بأن يخفى الفكرة الملحة بأن الحرب الباردة قد لا تكون انتهت بحال من الأحوال، فهم يصرون على بناء الثقة بأنظمة معقدة من التأكيدات، التى تقدمها الدولة تجاه التزامها بهذه المعاهدات. وكان مفاوضون آخرون من روسيا ودولها النووية القريبة ينظرون من خلف أكتافهم إلى سياساتهم الداخلية، التى تواجه بمزيد من الكراهية، من قبل دعاة الانفصال الثقافى، أو دعاة الهوية الإسلامية، أو دعاة الحكم الذاتى المستقل.

ومن ثم.. فقد كانوا يدعون وجود مشكلة ما فى التعامل مع قضيتهم النووية. ومن أجل إنجاز هذه المهمة وبشكل عاجل، وإعادة التأكيد على أن العالم أصبح أكثر مسئولية عن هذه الجوانب، فإنه لا يثبت وجود وكالة دولية خاصة بهذه المسألة، يكون معظم أعضائها – وليس بالضرورة كلهم – من الخبراء، من الدول العديدة التى تمتلك أسلحة نووية، سيتم تفكيكها أو تدميرها، أو من الأعضاء الذين شغلوا المقاعد الخمسة الدائمة فى مجلس الأمن. ولابد من إنشاء وكالة الطوارىء الجديدة هذه من خلال مجلس الأمن، وأن تكون مهمتها لهذا الهدف وحده، ولفترة زمنية محددة.. وأن تكون ممثلة فى ذلك للوكالة الأكبر من وكالات الأمم المتحدة، وهى إدارة إعادة التوطين والغوث التى تم إنشاؤها بعد الحرب (العالمية الثانية). وتكون مدعمة بالدول ذات القدرات النووية، مما سيساعد على دعمها، سواء من الناحية التقنية أم من الناحية المالية التمويلية.

إن الجزء الآخر من اللغز النووى الجديد يكمن فى كيفية ردع الزعماء القوميين الذين لم يقتنعوا بعد بأن الأسلحة النووية غير مناسبة عسكريًا، أو حتى كأسلحة نووية. وهنا تبدأ فكرة الحكمة المفروضة من أجل تجاوز مشكلات خاصة ببعض الدول النووية، التى

تحاول أن تتصرف وفق قناعاتها الخاصة فقط، وأنه لابد من إقناعهم بتفكيك ترساناتهم الضخمة من السلاح النووى، الذى لا يستخدمونه ولا يعود عليهم بالنفع. وبداية لابد من ردع رغبتهم فى استخدام هذه الأسلحة عن طريق رادعين آخرين، وبهذه الطريقة فقط يمكن للقوى النووية أن تردع بعضها البعض، بأن تقبل إعادة تأكيد توصيفهم كدول غير نووية.

بل إن بعض هؤلاء القادة لا يستطيعون حتى الآن أن يدركوا هذه النقطة، ومن ثم لابد أن تتواجد بعض القوى النووية فى ظل هذه الظروف، عن طريق ردعهم باستخدام قوة نووية أخرى، بل لابد أن تكون هذه القوة قادرة على الفعل والتحرك بأوامر مباشرة من واشنطن وموسكو ولندن وموسكو ولندن وباريس، ويمكنها القيام بردع مباشر قوى ضد زعيم أى دولة، يحاول أن يستخدم أسلحته النووية لأى غرض فى أى مكان.

تنص معاهدة شمال الأطلنطى على أن الهجوم على أى عضو من الأعضاء يعتبر هجومًا على كل الأعضاء، وثمة مبدأ مشابه لذلك خاص بالأمن لاعتبار مثل هذه الضربة هجومًا على الحضارة الإنسانية بشكل عام.

وإذا تم بهذا المعنى تقديم تحذير عام ضد أى نوع من أنواع التصرف النووى، فإننا نكون قد قطعنا شوطًا طويلاً، ولن يكون مجرد مبادرة طيبة وكافية لمجلس الأمن ليبدأ بها فكرة «أوقفوا النار وتكلموا»، بل إن أى دولة أو مجموعة من الدول لها أن تتصرف وفق ما يندرج تحت فكرة الدفاع عن النفس، أو الدفاع الجماعى، كما تصيغه الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك يعنى بالتالى تقديم تنظيم معين لهذه المسألة، دون حاجة لأن تعلن كل دولة أن تلتزم كل الدول الأخرى قبلها بهذا الالتزام. إن تأكيد هذا الحكم سيعمل بالقطع على توحيد حالات عديدة من عدم التأكد، التى قد تظهر أمامنا حول متى يجب استخدام القوة؛ لتحقيق مثل هذا الردع النووى العالمى الذى نريده.

إن الجزء الغامض والمحير والبناء أيضًا يكمن فى أن كيفية معرفة القدرات النووية من

هذا المنظور، مسألة لها أهميتها. ولكن بسبب من حالة عدم التأكد حول متى يمكن أن تستخدم هذه القوى، خضعت أوروبا لحالة من الردع لفترة نصف قرن، لقد آن الأوان لتطبيق هذه التصورات تجاه جميع الدول بشكل متساو.

إن هناك تعليقًا أخيرًا حول فكرة الوعى الجماعى بالمسألة النووية، يمكن أن نطرحه بالاعتماد على خبرتى الخاصة، باعتبارى أمريكيًا ارتبط فى مرحلة ما بشكل عميق فى الاستراتيجية النووية حتى الآن، بعيداً عن فكرة أن تكون معاصرة. وسوف أبدأ هنا بفكرة طرحها الرئيس الروسى يلتسين، عندما سافر للولايات المتحدة عام ١٩٩٢... هذه الفكرة راديكالية للغاية، ولكنها رغم ذلك مرت دون انتباه كاف، فقد قال علينا جميعًا أن نفعل شيئًا ذا قيمة تجاه المسألة النووية، وهو أن نتخلص من هذه الأسلحة النووية تماما.

وعندما خاض أدلاى ستيفنسون حملته ضد الأسلحة النووية، عندما كان يخوض معركة الرئاسة ضد الرئيس الأمريكى أيزنهاور عام ١٩٥٦؛ إذ قرر فى ذلك الوقت – بعكس نصائح مستشاريه له – أن يتكلم بشكل عقلانى إلى الشعب الأمريكى فى هذه المسألة. وفى الستينيات، كان الزعيم السوفيتى خروشوف الذى كان خطابه ذا قيمة حقيقية فى حياة الناس، يطرح – بشكل مستمر – فكرة نزع السلاح العام والكامل بين القوتين العظميين. وفى ذلك الوقت الذى لم يكن يهدد بأن يدفن الولايات المتحدة، أو أن يفجر ويحرق ايطاليا أو أن يدمر مبنى الأكروبول فى أثينا باستخدام الرماد الإشعاعى، وفى السبعينيات، كان كارتر يهدف إلى نزع الأسلحة النووية كهدف أسمى لسياسته. وكذلك الحال بالنسبة لما فعله جورباتشوف وريجان فى قمة ريكيافيك عام ١٩٨٦، ثم استطاع الرئيس الأمريكى ريجان أن يقول بعد ذلك أن المسألة كانت صعبة جداً بالنسبة لرئيس أى دولة أن يتحدث عن السلام، إذا كان يعنيه بشكل حقيقى.

وبمعنى عام كان الحديث عن السلام جزءاً من الدعاية السياسية. ولكن حالة التوتر

التى تحيق بفكرة نزع السلاح الثنائى الكامل كانت تلعب دورها الخطير فى حفز مفاوضات ضبط التسلح، التى بدأت منذ الستينيات.

إن الاستراتيجية التى تبنتها الولايات المتحدة فى ذلك الوقت، وأسماها البعض استراتيجية «جيوجيتسو» النووية، كان لابد من ضرورة مراجعتها فى التسعينيات، وسوف أطرح عليكم قصة قصيرة توضح ما أقصده بهذا المعنى:

إن وظيفتى فى إدارة الرئيس كينيدى كانت سكرتيراً مساعداً لوزير شئون التنظيم الدولى فى ذلك الوقت، وكنت مسئولاً عن سياسة الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة. وكان مرافقنا الأساسى فى مبنى الولايات المتحدة بنيويورك فى ذلك الوقت، هو أدلاى ستيفنسون، والمؤرخ الكبير أرثر شلزنجر، أحد معاونى الرئيس الكبار. وفى يوم السبت ٥ أغسطس ١٩٦١، اجتمع ثلاثتنا مع كينيدى لنتجول فى هيان سبورت، على متن اللنش الخاص بالرئيس، وكنا نتكلم حول أجندة الجمعية العامة القادمة للأمم المتحدة، وكانت فى ذلك الوقت هى أول ظهور كامل للرئيس كينيدى فى سياق سياسات الأمم المتحدة، وكتب شلزنجر فى «السيرة الذاتية لجون كينيدى فى ألف يوم» يقول: «وإنه يتذكر ذلك اليوم، وكأنه كان يومًا رماديًا. لقد كان الشىء الباقى فى ذاكرتى فى وقتها هى تلك الابتسامة الجميلة التى طرحها كينيدى، والتى كانت توفر علينا معظم الكوابيس المزعجة».

وبالنسبة لستيفنسون – الذى كان التخلص من الأسلحة النووية هو أحد أولوياته – كان يريد التأكد من أن الرئيس الصغير السن هذا يشركه فى مشاعره القوية تلك، ولكن كينيدى لم يكن استراتيجيًا إلى المدى البعيد، لقد كانت تدفعه التكنيكات المحددة. وبالنسبة له كانت مسألة نزع السلاح تعتبر مجرد شأن من شئون الحرب النفسية لا أكثر، ولكن ستيفنسون فى ثورة من ثورات غضبه، هجر الأسلوب الكلاسيكى للحديث، ثم قال «إن عليك يا جاك أن تؤمن بهذا».

لقد كان هذا هو المدخل الخاطىء، الذى يمكن أن يسير عليه شخص براجماتى. لقد سادنا جميعًا صمت رهيب لبعض الوقت، وفى محاولة لإصلاح الشرخ الذى حدث، وباتخاذ تكتيك مختلف، قلت:

سيدى الرئيس، إن المشكلة كما يلى أن السوفيت ظلوا لعدة سنوات يهربون من جرائم القتل التى يرتكبونها، ثم ظهروا الآن بفكرة نزع السلاح العام والكامل، وبينما نحن نطرح فكرة الخطوات التالية سيفطن كثير من الناس أننا صرنا أقل اهتمامًا بالسلام عن السوفيت أنفسهم. إننا الآن إذا قدمنا هذه الأفكار فى المناظرة الدولية، وخرجنا بفكرة نزع السلاح الشامل والكامل باعتباره هدفنا النهائى، فلن يكون هناك شىء آخر نناقشه مع السوفيت، عند هذا المستوى من التجريد. والذى علينا أن نناقشه عندئذ، لن يكون سوى الخطوات التى بعد ذلك.

ولكن الرئيس فى هذه اللحظة لم يكن أمام عقله الذكى صعوبة فى أن يتفهم هذا التكتيك، فقال: حسنًا.. هذا يبدو معقولاً..» ومضينا فى مناقشة موضوعات أخرى.

وبعد ذلك بفترة طويلة استطاع اثنان من أمهر السياسيين، وهما: جون جى ماكلوى وڤاليريان زورين أن يناقشا فى الأمم المتحدة اتفاقًا سوفيتيا أمريكيًا؛ للتخلص من القوات المسلحة على مراحل إذا ما وافق كل طرف على أن يفعل الشىء نفسه، من خلال إطار تنظيمى من القانون الدولى. لقد قاد ذلك بالفعل إلى أن نتكلم عن الخطوات التالية، وعلى الرغم من الأصداء الدرامية لأزمة الصواريخ الكوبية وقتها.. فإن الخطوة الأولى كانت معاهدة لحظر التجارب النووية، وكانت تمضى فى طريقها لمدة عامين تاليين لذلك القرار، الذى اتخذه جون كينيدى فى المرة التى كنا فيها سويًا.

إن تدمير الأسلحة النووية بعد مسألة يوتوبية، ولكن ذلك لا يعنى أنه هدف خيالى، وذلك إذا أخذنا فى الاعتبار مدى صعوبة استخدام هذه الأسلحة ومدى خطورتها فى

مجرد بقائها متروكة دون استخدام.

إن نقل هذه الفكرة البسيطة إلى الوعى الجماعى هى مسألة صعبة للغاية. من الصعب جداً أن تنشطر الذرة نصفين، ومن ثم فإن عملية لصقها مرة أخرى ستكون مستحيلة. إن الخبراء يستطيعون القيام غالبًا بكل شىء، بفضل الاختراعات الحديثة، ما عدا نفى هذه الاختراعات. ولا يستطيع القادة السياسيون كذلك - بأقصى ما لديهم من القدرات والكفاءات العقلية - أن يتخيلوا إمكانية سهلة للوصول إلى عالم خال من السلاح النووى. إن هؤلاء الذين يعيشون فى بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة لم يستطيعوا أن يصلوا إلى مثل هذه الإمكانية، وبالتالى فإنه بالنسبة لليوم وغداً، لابد وأن صدام حسين لن يستطيع إدراك أن الاستخدام النووى هو استخدام لآلة انتحار مثالية.

ومن ثم علينا أن نلتزم بهدف معين، هو «عدم وجود إمداد جديد» لمثل هذه الأسلحة، ولكن هل يمكن أن تأخذ فكرة أن نتجمع من أجل هدف «لا مزيد من التهديد»، مداها كفكرة إنسانية صعبة التطبيق... هذا ما انتظرناه ونستطيع الآن بأن نجيب عنه أن معظم القادة السياسين فى العالم سوف يستمرون فى افتراض أن الأسلحة النووية هى أشياء ثمينة، طالما أن القادة فى أمريكا يتصرفون بمثل هذا المفهوم. إن رغبة الولايات المتحدة فى إزالة الأسلحة النووية التى تملكها بمجرد أن يزيل الآخرون ما لديهم من هذه الأسلحة، سوف تكون أفضل طريقة، سواء للعالم ككل فى إدارة سياسات نزع التسلح بما يعنى: توفير أعلى قاعدة أخلاقية لهذا الموضوع، وأقوى موقف تفاوضى للمهمة نفسها.

ولكن يوجد - فى هذه الأثناء - موقفان محددان فى مجلس الأمن: الأول هو أن نجدد قيام مؤسسة دولية لتدمير أكثر من ٩٠٪ من السلاح النووى فى العالم، والموقف

الثانى هو أن نعلن أن أى استخدام للأسلحة النووية سوف يتخذ ضده إجراء عقابى شديد؛ باعتباره شيئًا مضاداً للحضارة الإنسانية. إن كلا المطلبين سوف يحركان العالم بشكل أكبر نحو وعى جماعى نووى حقيقى.

استبعاد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية

لقد كان لجدتى نوعان من المناديل بعضها للاستعراض والمباهاة، والبعض الآخر للاستعمال. إن تطور موضوعات الأسلحة النووية يضع هذه الأسلحة – مبدئيًّا – فى فئة الاستعراض. إن مايستحوذ على الاهتمام العالمى فيما يخص التسليح لا يعد أسلحة انتحارية بشكل واضح. وتلك الأسلحة، التى تستخدم المنتجات الكيمياء الحيوية أو البيولوجيا أو الهندسة الوراثية، تم اختراعها أساسًا بهدف إخافة الأعداء، واستخدامها عند الضرورة. إن إمكانات الحرب الكيماوية أو الحرب البيولوجية أو حرب السموم كانت بالأساس تهدف إلى إخافة الآخرين وتعظيم حالة الخطر الموروث حول مثل هذه الأسلحة، عن طريق إثارة مخاوف أخرى، مما هو مجهول.

إن الأسلحة الكيماوية – وما ينتج عنها من أصناف من المعاملات مثل غاز الأعصاب أو الأنواع الأخرى من المركبات فائقة التدمير، التى تهاجم الجهاز العصبى فى الإنسان – هذه الأنواع لها تاريخ طويل، وتم تطويرها بشكل كبير على هذا المسار التاريخى.

لقد توفى والدى – الذى خدم فى جيش الولايات المتحدة – بعد ثمان سنوات من الحرب العالمية الأولى، وكانت وفاته نتيجة التأثر بإحدى الهجمات الألمانية بغازات الأعصاب. إن المخاوف من حرب الغازات هذه، تم الإعلان عنها بشكل ضخم أثناء وبعد الحرب، وارتبطت فى الذهن الجماعى بما يسمى الإنفلونزا القاتلة، أو تلك الأوبئة التى انتشرت بين عامى ١٩١٧، ١٩١٨، والتى أتت على حياة حوالى ٢٥ مليون شخص، وعظمت بشكل كبير من خسائر الأرواح البشرية، عندما كانت هذه العدوى القاتلة تنتقل بشكل سريع جداً، وسط جماعات كبيرة من البشر. وبحلول عام ١٩٢٥ أدت

مثل هذه المسائل إلى التوقيع على بروتوكول جنيف، والذى وصل عدد الدول المنضمة إليه حاليًا مائة وثلاثين دولة. وهذا البروتوكول يحكم استخدامنا فى حالة الحروب لمثل هذه السموم المؤثرة على الكائن الإنسانى، أو الغازات الأخرى أو الطرق البكترويولوجية، التى يمكن أن تدخل ضمن أسلحة الحروب.

وبالاختلاف الشديد عن المعاهدة المفتوحة التى تعمل على التمييز فيما يخص دفع الدول إلى عدم الانضمام إلى النادى النووى.. فإن بروتوكول جنيف يهدف إلى أن ينظم حظرًا شاملاً على استخدام هذا النوع من الأسلحة (الكيماوية والبيولوجية)؛ إذ إنه لايقوم على أى نوع من التمييز، بين الدول الكبيرة والصغيرة، فيما يخص امتلاك هذه الأسلحة، أو التمييز بين الأغنياء والفقراء، والقوى العظمى والقوى الأضعف. لقد ساعد هذا البروتوكول خلال جيل كامل – أثناء خلال الحرب العالمية الثانية والكورية – فى أن يكون نمطًا عالميًا متماسكًا لكيفية تنظيم السلوك الدولى، فيما يخص هذا النوع من التسلح. وهو لايحدد – بأى حال – وسائل معينة لتمرير سياسات حظر هذا النوع من التسليح، كما أنه لا يفرض أى نوع من العقوبات على الدول التى تستخدم مثل هذه الأسلحة، بل إنه لا يحتوى حتى على وسيلة إجرائية للنظر فى الشكاوى، التى ترفع من دول معينة.

وفى الستينيات، بدأ العلماء فى دق ناقوس الخطر حول هذه المسألة، فقد استخدمت مصر الأسلحة الكيماوية فى حربها باليمن، واستخدمت الولايات المتحدة مواد كيماوية عديدة فى حربها فى ڤيتنام، وقتلت أكثر من ٦ آلاف رأس من الأغنام بشكل عرضى بسبب غاز الأعصاب فى يوتاه ١٩٦٨، وفى السنة نفسها تقدمت بريطانيا باقتراح لإنجاز معاهدة أكثر شمولية وإلزامًا بهذا الصدد؛ لتكون محل بروتوكول جنيف، وتعثرت المحادثات حول هذه الفكرة لفترة طويلة، حتى تم الفصل بين مفهومى كل من الحرب الكيمائية والحرب البيولوجية؛ إذ كانت الأسلحة الكيمائية تعتبر ذات خطر كبير، ولكن الأسلحة البيولوجية كانت – وقتها –لا تزال فى عداد الأوراق البحثية أو صور الخيال

العلمى (لم يعد هذا حقيقيًا حتى الآن)؛ حيث تقدمت بريطانيا بهذا الاقتراح سنة ١٩٦٨. وبحلول عام ١٩٧٢، وتبعًا لهذه التطورات.. تمت صياغة اتفاقية جديدة تمت صياغتها والإتفاق حولها - على وجه السرعة، ووقعت عليها وصدقت ١١٠ دول، بينما اكتفت ٢٤ دولة أخرى بالتوقيع فقط دون التصديق. وكانت هذه الاتفاقية تحظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسموم، وتهدف تدمير أى مخزون موجود من هذه الأسلحة، فى غضون ستة أشهر من التوقيع على الاتفاقية.

وكان الشعار المطروح فى ذلك الوقت واضحًا للغاية، وهو التخلص نهائيًا من إمكانية حدوث حرب بيولوجية أو بكتريولوجية، أو استخدام هذه الأنواع أو السموم فى حالات الحروب كأسلحة. وكانت اتفاقية حظر الحروب البيولوجية والمسماة BTW ، تصف تطور الأسلحة الهجومية، ولكن الأبحاث التى تواصل دراسة هذا التطور لم تتم تغطيتها. وكما حدث بالنسبة لبروتوكول جنيف.. فإنه لم تفرض أى عقوبات أو إجراءات من أجل التحقق أو التفتيش على هذه الإجراءات التى تنص عليها الاتفاقية، ومن ثم كان هذا الإجماع الواسع، الذى تم تحليله من خلال إدراك عالمى، بأن تلك الأسلحة ليست لها أهمية عسكرية؛ لأنها - كما تقول إحدى الدراسات - كانت غير قابلة للسيطرة عليها، بعد إطلاقها، وغير قابلة لتوقع آثارها بشكل دقيق، كما أنها كانت ستؤدى لعواقب، لا يمكن التنبؤ بها أو حسابها.

إن هذا التصور بدأ وكأنه يحوز دعم ومساندة كونية واسعة لعقد من الزمن أو أكثر من ذلك، ثم دقت أجراس الخطر مرة أخرى بعد ذلك فى بدايات الثمانينيات، ففى عام ١٩٧٩ ظهر وباء الجمرة (مرض مهلك من أمراض الماشية وقد يصيب الإنسان أيضًا) فى منطقة سفردلوفسك فى الاتحاد السوفيتى، وكان السبب فيه كما تقول الولايات المتحدة، هو إطلاق بطريق الخطأ لبعض قدرات الأسلحة البيولوجية، وكانت مصادر الولايات المتحدة تتهم الاتحاد السوفيتى بأن السم المعروف باسم المطر الأصفر، تم استخدامه بواسطة الڤيتناميين ضد سكان «همونج»، وكمبوديا، وكذلك استخدمه

الاتحاد السوفيتى فى حربه فى أفغانستان. ورغم الانتشار الإعلامى الهائل لهذه الأخبار والأحداث، إلا أنها لم تحقق – إطلاقًا – أى إجماع، إذ لم يكن معظم وقائعها صحيحاً.

ولم تكن ثمة مواثيق عالمية – باستثناء بروتوكول جنيف ضعيف الفعالية – تستطيع أن تحجِّم وتحدِّد مسألة الحرب الكيماوية. استخدم العراق غاز الأعصاب ومركبات السيانيد، ليس فقط ضد القوات الإيرانية، كما كان يفعل منذ ١٩٨٤ دون أن يعلن عن هذا، بل إنه بعد عام ١٩٨٨ بدأ يصرح بذلك من أجل أن يضفى درجة من درجات الرعب ضد مواطنيه من الأقلية الكردية، التى استخدم هذه الغازات ضدها بالفعل. إن التهديد العراقى باستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدن الإيرانية، ربما يكون أحد العوامل المهمة، التى أرغمت طهران على قبول وقف إطلاق النار. أما فى جنيف فإن المفاوضات حول منع الأسلحة الكيماوية استمرت طوال الثمانينيات، ولكنه حتى بدايات ١٩٩٢ فإنها لم تحقق إنجازاً لمعاهدة.

إن الثورة التى حدثت فى مجال البكتريولوجيا جعلت الحرب البيولوجية أكثر عملية وأكثر خطورة فى الوقت نفسه؛ ففى بداية السبعينيات قامت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة بطرح فرضية مهمة، حول أن هناك إجراءات معينة يمكن أن تتم – بشكل متعمد – لتغيير الجينات، من أجل تغيير الخصائص والسمات الخاصة ببعض الكائنات الدقيقة؛ لاستخدامها كأدوات للحرب البيولوجية. وفى تقرير أعده معهد ستوكهولم لبحوث السلام الدولى سنة ١٩٩٠، قام به علماء وخبراء أمريكيون وسويديون، تم وصف التقدم التقنى الهائل الذى حدث فى هذا النوع من أسلحة البحث العلمى على هذا النحو:

توجد فى الطبيعة كميات قليلة جداً من السموم التى تنتجها أعداد قليلة نسبيًّا من الكائنات الدقيقة والنباتات والحيوانات، ولكن فى الوقت الحاضر أصبحت تقنيات الهندسة الوراثية قادرة على تطوير كائنات دقيقة، لها

القدرة على إنتاج السموم، ويمكن أن تكون مجالاً للاستخدام كأدوات للحرب، بينما تمكننا الآن تكنولوجيا التحلل الوراثية من إنتاج كميات ضخمة من هذا النوع بشكل، يكون له تأثير يبلغ ضعف مئات وآلاف الأثر الذى تحدثه المركبات العصبية. إن إنتاج هذه المركبات العصبية وتخزينها بكميات كبيرة يمكن أن يكون بديلاً عن غاز الأعصاب؛ ليستخدم كعامل خطير، يمكن أن ينافس نظم التسليح التقليدية والكيمائية، بل والأسلحة النووية.

وبالعودة إلى الحرب البيولوجية.. فإن علم البكتريولوجيا يقدم أدوات تسليحية ضخمة للتغلب على المحددات التكنولوجية، التى عاقت حتى الآن تطوير وتحديث الأسلحة البيولوجية، وإلى حد ما منع استخدامها كأسلحة عسكرية. وأنه إذا ما توافرت درجة من الرغبة العسكرية فى تطوير هذا النوع من التسليح.. فإن المركبات المسببة للأمراض يمكن هندستها وراثيًّا لزيادة درجة العدوى، التى تسببها، وبالتالى نشر هذه المعاملات، التى تهدف تدمير الأجهزة المناعية للأشخاص، الذين يمكن أن يتعرضوا لها. بل يمكن عن طريق التقنيات الحديثة زيادة حدة وكفاءة وخطورة معاملات الحرب البيولوجية بزيادة كفاءتها فى التخزين والتعبئة، وبالتالى زيادة قدرتها عند إطلاقها على مقاومة العوامل البيئية مثل الجفاف والأشعة فوق البنفسجية. بهذا المعنى.. فإنه بمجرد إيجاد هذه السلالات الجديدة.. فإنه يمكن توجيهها ضد جماعات بشرية معينة، ومن هنا جاءت تسميتها باسم الأسلحة العِرْقية.

وقريبًا من هذا المعنى، تتطور هذه التقنيات الجديدة لقتل البشر باعتبارها «تقدمًا» تكنولوجيًّا، يدفع بهذه المركبات الفتاكة إلى البشر الذين يراد قتلهم. وفى تقرير تم إنجازه عام ١٩٩٠ بواسطة أربعة من الخبراء المتخصصين فى معهد آسبن تحت اسم الصواريخ

الباليستيكية، قالوا إن هذه الأسلحة، والتى يمكن أن يطلق عليها اسم «المتعدد المنتشر»، والتى تشمل الصواريخ ذات التجهيزات النووية والكيماوية والبيولوجية، يمكن توجيهها بدرجة عالية من الدقة والمفاجأة، بشكل يجعلها أكثر جاذبية وإغراءً من قبل الدول التى تريد تهديد جيرانها. إن هذه الصواريخ تعتبر وسيلة أرخص بكثير لكسر حالة الجمود فى التفاوت، التى حدثت بين قدرات الضرب الجوى من ناحية، والدفاعات الجوية المثبتة أرضيًا من ناحية أخرى. وهناك أربعة عشرة دولة تملك الآن صواريخ بالستيكية، وطبقًا لتقرير ١٩٩٠، فإن نصف هذه الدول لديها صواريخ يبلغ مداها أكثر من ٢٠٠ ميل، و١٢ منها تم وضعها فى قوائم الدول، التى يشك بأن لديها أسلحة كيمائية.

ويرجح أن الدول النامية ذات الصواريخ قد استوردتها عن طريق بعض الوكلاء الوسطاء من الدول الصناعية الكبرى، ولذلك فإن هناك زيادة مستمرة مضطردة فى الدول النامية التى تسير فى برامج عسكرية كبرى، فالأرجنتين مثلاً أخذت من العراق صواريخ الإكسوسيت الفرنسية الشهيرة، التى استخدمتها فى ضرب سفينة حربية بريطانية، أثناء الحرب بين بريطانيا والأرجنتين، حول جزر فوكلاند ومالفينا وبحلول عام ١٩٩١ كانت هناك عشرون دولة نامية لديها القدرة على صناعة أسلحتها الكيميائية بنفسها. كما تفترض المخابرات المركزية الأمريكية أنه بحلول عام ٢٠٠٠ فإن ١٥ دولة من دول العالم الثالث ستكون قادرة على صناعة أسلحتها البالستيكية بنفسها.

إن عشرات الدول يمكنها الآن أن تكون شريكاً فى لعبة التهديد الشامل ضد بعضها البعض، إذا ما تعمدت ذلك، فالحصول على بعض الصواريخ الباليستيكية من السوق الدولية ليس أمراً صعباً. كذلك... فإن الاستخدام الثنائى لبعض الكيمائيات يمكن أن يجعل من أى دولة – لها صناعة دوائية، وأسمدة وصناعة مبيدات حشرية وصناعات بتروكيمائية – تكون منتجة ومصدره محتملة للأسلحة الكيمائية مثل غيرها من الدول. إن السموم القوية والمواد المعالجة بكترويولوجيًا سوف تظل بحاجة إلى علماء متخصصين فى جزيئات دقيقة وعدد من المهندسين المتخصصين، بالإضافة إلى تسهيلات

من المعدات المتطورة؛ وأعلى معدلات تأمين هذه المصانع، ولكن الكميات المطلوبة لإنتاج تهديد إرهابى شديد، يمكن أن تكون كميات صغيرة جداً، من السهل إخفاؤها فى بعض المعامل، التى قد تبدو للعيان منشأة مختلفة تماماً من حيث الغرض.

إن فكرة الاختيار العام للإنسانية حول هذا الموضوع سوف تظل بالتأكيد ترجح كفة الحظر النهائى والشامل لكل أسلحة التدمير الشامل بهذا المعنى، ولكن السؤال الآن هو: ما الذى يمكن أن نفعله؛ لتحويل هذا الإجماع الإنسانى إلى سياسة عالمية وحركة دولية كبرى فى وجه القليلين، والخطرين من قيادات الدول العنيدة جداً، التى تريد أن تمتلك هذه الأسلحة.

إن المواثيق التى لا تشجع على انتشار الأسلحة النووية كانت أكثر نجاحاً، عندما كان الخبراء – منذ ثلاثين عاماً – يفكرون فيما يمكن أن ينجم عن استخدام هذه الأسلحة. وإن المسألة هنا تعتمد على الإدراك العام الذى يدركه البشر ضد ذلك النوع من الأسلحة النهائية، التى لم يتم اختيار إلا نوع واحد منها بشكل توضيحى لموضوع الميثاق حوله، وهو الأسلحة النووية عن طريق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتى يتم العمل بها عن طريق التفتيش المستمر على مفاعلات القدرات النووية، والتى يمكنها أن تنتج وقوداً نووياً وأسلحة نووية. إن التفتيش الذى تقوم به وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المسماة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية – يبدو ناجحاً، ولكن بالنسبة للأسلحة الكيمائية والبيولوجية لا تزال هناك قناعة كبيرة بضرورة خطرها دون تمييز، ولكن على الأوراق. إلا أنه من الصعوبة الشديدة الوصول إلى خضوع وإذعان من الدول كلها لعملية الحظر الخاصة بهذا النوع من الأسلحة، أى أن يكون هناك تحرك من أجل إدماج الأسلحة البيولوجية والسموم والأسلحة الكيمائية فى صورة واحدة، والتى صادفت حتى الآن عقوداً طويلة من المفاوضات غير المثمرة بين الخبراء، الذين يجتمعون بشكل مستمر فى جنيف، دون أن يصلوا إلى شىء.

إن الحقيقة العارية والتى تخفيها لغة الخطاب التقنى – بشكل أو بآخر – هى أن إيجاد نظام واضح ومحدد للتفتيش على الأسلحة البيولوجية والكيمائية أمر فى غاية التعقيد، ويحتاج إلى إمدادات ضخمة جداً لتعيين آلاف من الخبراء فى مناطق عديدة من العالم للقيام بمهمتهم، كما أنه سيكون نظامًا مكلفاً جداً، بل وستصل تكاليفه إلى عشرات الأضعاف بالنسبة للأسلحة الكيمائية مما تحتاجه إمكانيات التفتيش الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة النووية، بل إن التفتيش على هذه الأسلحة أيضاً سيكون أكثر صعوبة، قياسًا بالتفتيش على الأسلحة النووية؛ لأنه سيحتاج إلى دقة شديدة، كما أنه قد يسبب نوعاً من دمار البيئة أو تسريبات الزيت أو الإضرار بنظم النقل المدنى. ويبدو أن طريقة الإقناع هى الأهم، أما مسألة إيجاد مواثيق ومعاهدات دولية تفصيلية تؤكد وتتبنى فكرة التفتيش العالمى فإنها على غير وفاق مع حالة التسرب المستمرة فى التسهيلات المتاحة هنا وهناك لإنتاج هذه الأسلحة. إن بعض الإمكانيات الخاصة ببعض الدول لإنتاج هذه الأسلحة، هى على درجة كبيرة من السرية والبعد عن الملاحظة، ومثال ذلك هو المصنع الليبى المتعلق بإنتاج مثل هذه الأسلحة، والذى تم اكتشافه فى ١٩٩٠، أو اكتشاف مشروعات المدفعية العملاقة التى كان العراق يسير فيها، فهذه المشروعات كانت مخفاة لفترة طويلة جداً، حتى بالنسبة لأكثر العيون دقة وإصراراً على المتابعة.

وعندما تتصل الأمور بما يخص تكنولوجيا الصواريخ.. فإن الاقتراب الذى تم تطويره حتى الآن، هو فكرة كارتل الدول الممدة بهذه الصواريخ؛ أى السيطرة على جماعة الدول التى تملك هذه الصواريخ وتملك تصديرها للآخرين؛ إذ ليس هناك معاهدة فى هذا الشأن، ولكن الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة ، فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، كندا، إيطاليا، اليابان) قررت عام ١٩٨٧ أنها سوف تفرض درجة من درجات الحظر على الخبراء، الذين يمكن أن يشاركوا فى عملية الحصول على صواريخ ذات قدرات نووية، وحقق هذا بدوره درجة من درجات التعاهد ذى الطبيعة المفتوحة

والتمييزية، وليس هناك تفتيش دولي؛ فكل حكومة تستخدم قواعد التصدير الخاصة بها للقيام بهذه المهمة.

وبالطبع كان من الممكن لمثل هذا الاتفاق أن يكون ذا فاعلية لو انضمت كل الدول القادرة على إمداد غيرها بهذه الأسلحة، إلى هذا الكارتل (التكتل). ولكن الصواريخ باعتبارها آلات معقدة – إلى حد كبير– فإنه كما يقول تقرير معهد آسبن، ليس هناك أسلوب محدد للتعامل معها، وللتأكد من أن كل الأجزاء المتحركة ذات الطبيعة الثمينة جداً في تصنيعها والتي تصل إلى المئات والآلاف في صواريخ «بيرشنج٢»، يمكن القول بأنها كلها في حالة جيدة للاستخدام؛ فقد يتعطل عدد من هذه القطع الدقيقة في مثل هذه الصواريخ. إن ما ينقصنا فيما يخص مسألة الصواريخ الباليستيكية، هو أن يكون ثمة «تابو» وعنصر تحريم يتم الإقرار به على نطاق واسع.

هل هناك ثمة ضوء في نهاية هذه الأنفاق الطويلة الخطرة؟ إن أول هذه الاعتبارات وأكثرها أهمية هو أن تظل هناك درجة من درجات الثورة العامة في مثل هذه المسألة، وثانيها أن نصل إلى حالة من الشفافية تعظم درجة المنع والحظر، التي تصوغ المبادىء التي نتحرك حولها، وتكون معروفة عالمياً، وبالتالي يمكن رصد ومراقبة الانتهاكات التي تحدث لهذه القواعد. وثالثها هو أن نجعل هذه الانتهاكات ذات طبيعة خطيرة جدا وعواقب وخيمة جدا على المنتهكين، وأن نضمن أن الجريمة لاتدفع ثمناً لارتكابها في مثل هذه المواقف.

وباستثناء هذه الصواريخ، فإن المشكلات لا تزال باقية فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية والكيمائية والسموم، والتي صارت قريبة جدا من العقل الجمعي كله في الوقت الحاضر. وأثناء المحاورات حول هذه المسألة لابد أن يكون الافتراض الأساسي أنه على جميع الدول أن تحظر وترفض الاستخدام العسكري لمثل هذه الأسلحة، ولكن هل يمكن لهذه القناعة العالمية الكونية أن يصير لها نظام أو معاهدة وأثناء حظر انتشار ذات

طبيعة عالمية؟ وما دام الشعار واضحاً، فلابد وأن يكون بالإمكان التأكد من أن مزيداً من الانتهاكات لمثل هذه العنصر التحريمى «التابو» الذى يقره العالم، يجابه بتصرف وإجراء وحركة عالمية سريعة ومعروفة. إن الحكومات لا تستطيع أن تقوم بهذا وحدها، ولكن مجتمع العلماء الدولى يستطيع القيام بهذه المهمة.

وهناك اقتراح استثنائى مهم بهذا الصدد، مرره عالمان فى البكتريولوجيا هما رايموند أ. زالنسكاس وزميله كارل جوران هيدين، فى تقرير معهد ستوكهولم الدولى لبحوث السلام، مفاده إننا نجد أن معاهدة ١٩٧٢ حول الأسلحة البيولوجية والسموم تحتوى على البند ١٠، الذى يحمل وعدا مهمًّا لم يتم تنفيذه حتى الآن، وهو أن الحكومات الموقعة على هذه المعاهدة سوف تتعهد بالتسهيلات والإجراءات التى تكفل تحقيق البند المشار إليه، ويكون لها الحق فى المشاركة فى التبادل المشترك للمعدات والأدوات والمواد الخام والعلماء والمعلومات التكنولوجية، إلى أقصى حد من أجل استخدام البكتريولوجيا ومعاملاتها والسموم للأغراض السلمية.

وإذا تم أخذ الفقرة ١٠ بدرجة من الاهتمام، فإن مجتمع العلماء ذوى الضمائر الحية يستطيع – حينئذ – أن يتخذ ما من شأنه ان يكون له قيمة فعلية فى هذه المجال، من أجل الأغراض السلمية وغيرها من الأغراض التى تفيد، على المستوى العالمى.

إن احتمالية وجود فعالية جيدة توجه إلى مثل هذه المسائل لا تزال قليلة، إلا إذا قام الممارسون أنفسهم بأخذ المسئولية اللازمة للقيام بذلك. إن الممارسة التفصيلية للعلم غالبًا ما تكون خارج نطاق سيطرة الحكومات... ومن ثم فإنها تتطلب وجود خبير ليلاحق خبيراً آخر يقوم بهذه العملية.

إن ما يُحتاج إليه هنا من أجل إعادة تنشيط الفقرة ١٠، هو الدفع إلى أقصى حد فى عملية التبادل حول مسائل التكنولوجيا الحيوية. إن زالنسكاس وهيدين يقدمان مثل هذه المهمة؛ من أجل أن تكون محل اهتمام الاتحادات الدولية للمجالس العلمية، والتى

تضم فى عضويتها معظم المنتمين إلى فروع العلم والأكاديميين من حوالى ٧٥ أكاديمية علمية ومجالس قومية، و٢٠ اتحاداً علمياً دولياً، إضافة إلى ٢٦ من المنظمات العلمية الأخرى. إن المجلس العالمى للاتحادات العلمية، فى الواقع لا يحظى بدور بارز فى مثل هذا الفصل الخاص بتحقيق المجتمع العلمى الدولى تجاه قضايا معينة، ولكنه لا يزال يعمل بدرجة عالية من الاستقلال عن الحكومات. وفى العلوم المتعلقة بالغلاف الجوى على سبيل المثال فقد ساعدت مجموعة من علماء المجلس على تحفيز المراقبة الدولية للطاقة؛ من أجل تنظيم البرنامج البحثى الكونى حول شئون الغلاف الجوى. وحديثاً هناك جيل جديد من العلماء يتضامن مع بعضه البعض؛ من أجل تأكيد ذلك الإجماع العالمى العلمى، الذى تستند أسسه إلى فكرة اتخاذ ممارسات وإجراءات معينة؛ للقضاء على الغازات داخل المنازل؛ أى الكلوروفلوروكربون المسبب لثقب الأوزون، والإبطاء من معدلات سخونة العالم، التى من المتوقع ان تزيد خلال القرن الحادى والعشرين. لقد قام المجلس العالمى للاتحادات العلمية بالفعل بتنشيط لجنة خاصة بالتكنولوجيا الحيوية يتم تشغيلها؛ من أجل أن تقود منظمة، تدعو إلى التعاون العلمى الدولى الهادف إلى خلق محاولة كونية للقضاء على الأسلحة البيولوجية وحروب المواد السامة.

وفى مسألة الأسلحة الكيماوية فإنه حتى الآن، لا توجد فرص كبيرة لإنجاز معاهدة رسمية جديدة، تظهر فى إطار ذلك الماراثون الطويل من المباحثات الفنية فى جنيف. إن إنتاج الجديد من معدات الحرب الكيماوية يعنى تحفيز إنتاج عدد ضخم من الكيماويات السابقة التخليق بالدرجة وبالكمية نفسها، من خلال تسهيلات معينة، يمكن أن تنتج دون أى حاجة للتعاون أو التنسيق مع أى من الوثائق أو الأوراق، التى تتابع هذه المسائل. ولذلك قد يبدو فى معاهدة خاصة بالأسلحة الكيماوية أن كل الأمور فى نطاق قدرة المراقبين على المراقبة أو التحقيق... إنه يضع فقط صفحة واحدة حول هذه المسألة سطحى مبسط دون تعمق. إن معاهدة الأسلحة الكيماوية التى كانت المفاوضات بشأنها صعبة جداً فى جنيف، ملأت ١٤٢ صفحة بحلول عام ١٩٩٠، ويمكن أن تنتج وثيقة

أخرى بحجم كتاب كبير أيضاً مثل وثيقة قانون البحار، وقبل أن يؤكد المفاوضون لقادتهم السياسيين أنها جاهزة للتصويت عليها.

وسواء تم الوصول إلى اتفاقية رسمية وإنجازها أو لم يتم، فإن هناك اهتماماً ضخماً وعالميا من قبل العلماء، سنكون بحاجة إليه من أجل، لنظل فى موقع المراقبة اللصيقة والجيدة لما يخص إنتاج السموم أو المواد السامة.

إن تدفق المعلومات الدولى حول هذه التصرفات والإجراءات يمكن اعتباره ذا قدرة ضخمة انتقادية على ردع من يقوم بمثل هذه الإجراءات.

وفيما وراء الإحساس بالعار أو بالإحراج أمام الدول فإن بعض القادة قد لا يكونون مهتمين بمثل هذا الحرج، ولكن يظل هناك إجراءً ثالث لفرض عقوبات، وهو اعتبار أن هذه الأفعال هى أفعال ضد الحضارة، وتحمل درجة عالية جداً من درجات التقدير، باعتبارها خروجاً على القانون. إن بعض الاستراتيجيين الذين يجلسون فى مقاعدهم المريحة يقولون بأنه يجب أن تكون المعاملة من خلال فكرة العين بالعين والسن بالسن، وأنه بعد مضى شهر من أزمة العراق عام ١٩٩٠ انضم البريطانيون بقواتهم إلى عاصفة الصحراء، وكانت جريدة «الإيكونومست» البريطانية تنصح الولايات المتحدة بضرب العراق ضربة قوية، وإعطائه درساً سيئاً إلى أكبر حد ممكن، وقالت بأن غاز الأعصاب لابد أن يستخدم ضد العراق، فإذا استخدموا غازات عصبية أكثر خطورة.. فلابد أن يتوقعوا أن تسقط عليهم شلالات من VX أو السارين. وفى واقعنا – على أية حال – فإنه ليس هناك زعماء سياسيون أو قادة عسكريون، يمكنهم هنا التصرف بمثل هذه الاستراتيجية الديناميكية.

هنا، وكما فى حالة الأسلحة النووية.. فإنه لابد من التعبير عن الإجماع الدولى من خلال مجلس الأمن الدولى، القائل بأن استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية يعتبر نوعاً من الاعتداء ضد الحضارة الإنسانية.

ولا يعد كل هؤلاء الذين يوافقون على تعبير مبادئ الأمم المتحدة، واثقين من أنهم يريدون لها أن تتحقق؛ أى ان يضعوا الجرس فى رقبة القط. ولكن بالنسبة لتحالف عدد من الإرادات فإن ثمة بدائل كثيرة، لابد أن تترك مفتوحة على أوسع نطاق، وهناك مناقشة ستثار بأن العقوبة لابد أن تكون على قدر الجريمة. ولكن قدرة من ينتهك حد الحرب أو يستخدم أسلحة تدميرية شاملة نووية، وكيماوية، أو بيولوجية أو صواريخ، يمكنها أن تنتقل إلى أراضى دول أخرى، لابد له من أن يزال فوراً من خلال فعل دولى حاسم. إن تهديد أمن العالم وتهديد حقوق الإنسان، يجب أن يكون جزءاً من الماضى، ولابد من أن تكون هناك مبادىء محترمة ومحددة، وغير قابلة للاختراق والانتهاك، وإلا فإن الضحية ستكون هى الحضارة الإنسانية نفسها ولا شيء أخر.